



مطالبات الحكومة المتأخرة .. تستحق فائدة

تأخير السداد للمبالغ يتوجب فائدة تلقائية لا تقل التزاماً عن أصل الاستحقاق

هل تتضمن فوائد على سنوات النزاع مثل مطالبات القطاع الخاص؟

المطالبة أو التوقف عن السداد حسب التكيف القانوني للقضية.

الحصافة التكتيكية

يقول مصدر قانوني أنه في ظل مطالبة القطاع الخاص في كافة تعويضاتها ضد المؤسسات أو الأفراد بالحصول على فوائد على سنوات التأخير والنزاع، فإنه يحق للحكومات أيضاً أن تطالب بتعويضات على مبالغ الاستحقاق لها، والتي تقاس عن سدادها أي كيان.

في هذا السياق تقول المصادر ذاتها أنه يجب على القطاع الخاص اتباع سياسة تكتيكية أكثر حصافة في مثل هذه المطالبات، بأن تقوم الشركات بسداد الالتزامات التي عليها ومن ثم تدعي بالاستحقاق من عدمه أو تطعن على سلامة المطالب، وذلك لتجنب فرض أي فوائد على المبالغ الكبرى والتي تصل في بعض المطالبات إلى أكثر من أصل المبلغ.

الأشغال بسداد مبلغ مالي مشمول بالفوائد القانونية بواقع 7%، وهو ما يرسخ هذا الحق والمبدأ.

هل ينطبق الأمر نفسه على مطالبات الحكومة، في أي مطالبة عكسية تخص القطاع الخاص؟ هذا المبدأ حق قانوني، ويجب أن يطبق في كلا الاتجاهين حفظاً لحقوق الحكومة.

أهمية ترسيخ هذا المبدأ والقاعدة تنبع من محاولة ضمان عدم تمادي أي شركة في إقامة دعوى تحمل احتمالين، إما إلغاء المطالبة أو تعطيل السداد للمبالغ المستحقة والمقررة كحق للجهات الحكومية، وبالتالي يتم استغلال هذه المبالغ لسنوات، وهذه الممارسة في النهاية هي تأجيل وتعطيل لحق الحكومة في الحصول على مبالغ مستحقة.

في كل مطالب القطاع الخاص يتم إرفاق المطالبة الأساسية باحتساب فوائد على أصل المبلغ محل النزاع، من تاريخ

في مطالبات القطاع الخاص والنزاعات المالية لا تخلوا أي مطالبة لأي جهة، كانت سواء بين الشركات وبعضها البعض أو بين الشركات عندما تكون لديها مطالبة على الحكومة، من طلب فوائد على السنوات التي شهدت النزاع والتي يزيد بعضها عن عقد وأكثر.

أحد الشواهد والدلائل وفقاً لمطالب وحقوق القطاع الخاص هي مطالبة شركة أجيليتي جلوبال بي إل سي "على الحكومة الأرجنتينية، حيث تقدر قيمة المطالبة الأصلية بقيمة 9 ملايين دولار أمريكي، فيما تقدر المطالبات الخاصة بالفوائد على أصل المبلغ نحو 150 مليون دولار، ليصبح إجمالي الفوائد المستحقة نحو 15.463 مرة، حيث أن النزاع يتعلق باتفاقية خدمات تم توقيعها في مارس 1998.

أيضاً في 11 إبريل الحالي حكمت المحكمة لصالح المجموعة المشتركة المدرجة في بورصة الكويت ضد وزارة



مستشفى السيف
AL SEEF HOSPITAL



نعتر بجهودكم في الصفوف الأمامية

هل المخالفات منعت نفسها أم ارتكبتها مجالس إدارات وأجهزة تنفيذية؟

لماذا يخرجون خروج آمن... والمساهمين
استثمروا أموالهم ثقة في الرقابة والقوانين؟

مطالب صغار المساهمين حصر جميع مجالس الإدارات
المشطوبة وإحالتهم جماعيا للنيابة بمخالفاتهم؟

بدء سياسة المحاسبة التي تكمل الغرامات والجزاءات
المالية هي بداية حقيقية لحماية فاعلة للمستثمرين

صغار المساهمين لهم
البيع بعد الشطب في
منصة OTC، فمن ينفرد
بالأصول الجوهرية
والملايين المتراكمة
في الميزانيات؟

مليارات تبخرت عبارة
عن حقوق مساهمين،
ومجهودات ورؤوس
أموال، وصغار
المساهمين لم يحصلوا
منها على فلس

قدرة الأفراد أقل
بكثير من محاسبة
مجالس الإدارات...
والشواهد واضحة
في عشرات
الشركات المشطوبة

مجالس إدارات خالفت القوانين وتقاوست عن التعاون
مع المتطلبات... فكيف سيهابون صغار المستثمرين؟

ثروات أفراد «ومدخرات» العمر ومصدات المستقبل... تحولت إلى خردة!!

«خش فلوسك حق عوزة» أصبح «خش فلوسك
حق مجلس مستهتر يتلاعب فيها»!

مراقبي الحسابات مع من؟ المخالفات الجسيمة تتوالى...

غض البصر عن 14 مليون دينار... من المستفيد؟!

مسارين

لا ثالث لهما... تغليظ العقوبات أو عودة الموافقات المسبقة على البيانات المالية

فائدة

اكتشاف الأخطاء مسبقاً أجدى 100 مرة من اكتشافها لاحقاً

هل تكرر

الأخطاء والممارسات السلبية يحتم عودة الرقابة المسبقة؟

الالتزام بينود العقد أو القوانين. كما قد يسأل أمام الغير (البنوك، المستثمرين، الموردين) إذا تسببت تقاريره الخاطئة في أضرار لهم، وتعرف بالمسؤولية التقصيرية.

■ المسؤولية الجنائية: تترتب عند ارتكاب المراقب لجرائم مثل التزوير في المستندات، التواطؤ، أو إخفاء حقائق جوهرية عمداً (الغش).
■ المسؤولية التأديبية: تطبيق عقوبات من النقابة أو الهيئة المهنية التي ينتمي إليها في حال مخالفة آداب وقواعد المهنة.

■ حدود المسؤولية تجاه الغش والخطأ: المراقب ليس مسؤولاً بشكل مباشر عن منع الاحتيال أو الخطأ، لكنه مسؤول عن اكتشاف الأخطاء "المادية" (الجوهرية) التي تؤثر على قرارات المستخدمين نتيجة إهماله في تطبيق معايير المراجعة.

عناصر انعقاد المسؤولية:

وجود خطأ أو إهمال مهني.

حدوث ضرر حقيقي للعميل أو الغير.

العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

ما هي مسؤوليات مدقق الحسابات؟

تشير مسؤولية المدقق إلى المسؤولية القانونية التي يتحملها المدقق عن أي أضرار أو خسائر يتكبدها العملاء أو الأطراف الثالثة نتيجة إهماله المهني أو سوء سلوكه، وهذه المسؤولية قد تنشأ عن أخطاء أو إغفالات في عملية التدقيق.

لكن تكرر أخطاء مراقبي أو مدققي الحسابات الذين يمثلون خط الدفاع الأول يحتاج إلى أحد مسارين، إما تغليظ العقوبات أكثر، أو عودة الرقابة المسبقة مجدداً.

مسؤوليات جسيمة وكبيرة!!

تتمثل مسؤولية مراقب الحسابات في إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وعدالة البيانات المالية للمنشأة وفقاً للمعايير المحاسبية، والحصول على تأكيد معقول بخلوها من الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أو الخطأ. يلتزم المراقب ببذل العناية المهنية، ويتحمل مسؤوليات مدنية (تعويض الأضرار)، وجنائية (في حالات التزوير أو التواطؤ)، وتأديبية من الجهات النازمة.

أبرز جوانب مسؤولية مراقب الحسابات:

■ المسؤولية المهنية والتعاقدية: يلتزم المراقب بفحص السجلات المحاسبية والتحقق من دقتها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) والمعايير الدولية للتدقيق.

■ المسؤولية المدنية (تجاه العميل والغير): يسأل المراقب مدنياً أمام الشركة (العميل) عن أي خطأ أو إهمال يلحق بها أضراراً ناتجة عن عدم

مع إلغاء الرقابة المسبقة لا يحتاج الوضع إلى سوق الدلائل والبراهين على الدور المهم والمهم جداً لمراقبي الحسابات، والذي قد يرقى إلى أنهم بمثابة دور رقابي سابق وريفي للجهات التنظيمية.

مراقب الحسابات عندما يقر البيانات المالية ويمنح الشركة تقرير البراءة والاعتماد، فالجميع يعمل ويستثمر ويتعامل على أساس الأرقام التي اعتمدها.

مؤخراً خرجت للعلن مخالفات جسيمة وقوبلت بجزئات، والأهم من الجزئات أنه تم اكتشافها، وهو في حد ذاته نقطة محورية وجوهرية تدعو للاطمئنان، لكن مخاطرها تكمن في أن اكتشاف مثل هذه المخالفات جاء لاحقاً، بعد أن قام المستثمرون بعمليات تداول على السهم.

يرى مراقبون أن جدوى كبح هذه المخالفات يكمن في اكتشافها المبكر، قبل أن يتورط المستثمرون في أي ممارسة بينما المخالفة "كامنة" ومخفية في البيانات المالية التي يصعب على المستثمرين اكتشافها، في ظل دهاليز أرقام وبيانات فصلية تمت حياكتها بدقة وتحتاج إلى عين خبيرة شديدة الدقة.

يمكن الإشارة إلى أنه للمرة الثالثة خلال أشهر قليلة يتم اكتشاف أخطاء لمراقبي حسابات، بضعهم تم شطبهم وبعضهم تم توقيع جزاءات مالية تجاههم.



رجل أعمال يستهدف تملك حصة في بنك ونقل جزء من عملياته المالية

تحالف وتعاون جديد يرى النور تدريجياً

والمجاميع، حيث تزداد القناعة يوماً بعد آخر بأن الكيان المصرفي يمثل حجر زاوية مهم، وهي نفس الدوافع التي تحرك مجموعة أخرى حالياً لحجز مقعد في كيان ضخم محتمل، بالرغم من تواجدهم الحالي بتمثيل في مصرف آخر، لكن الحسابات تختلف بين الشراكة المطلقة مع القطاع الخاص أو مع شركاء يملكون حق «النقض» والقدرة على تغيير المشهد في استدارة واحدة.

للمو خلال السنوات المقبلة، لا سيما مع طفرة النشاط المتوقعة والمرتبقة على صعيد النشاط المحلي. وتحدثت المصادر عن وجود ملكية بدأت تتبلور في رأسمال البنك الذي سيمثل نقطة تلاقي وتحالف تعاوني جديد. القطاع المصرفي يتحول إلى نقطة تلاقي كبيرة بين كبار المستثمرين وأصحاب التكتلات الاقتصادية

قالت مصادر أن أحد كبار المستثمرين في بنك، من خلال التقارب الذي حدث مؤخراً مع مجموعة رجل أعمال كبير نشط، نجح في تتويج ذلك التقارب بإقناعه بالدخول معهم بحصة في البنك، ونقل جزء من الأعمال والأنشطة إليه. وقالت المصادر أن هذا التقارب سينتج عنه تعاون أكبر، تم وضعه على أول الطريق، في ظل قناعة ورؤية رجل الأعمال بأن البنك أمامه فرص كبيرة

هل السوق عادل في التقييم؟ .. وعلى من تقع المسؤولية في تحديد السعر العادل؟

35 شركة تمثل 25% من البورصة ترزح تحت القيمة الدفترية منذ سنوات

خمول الأسهم الممتازة والتشغيلية تحول إلى آفة منفرة للمستثمرين

- شركات تعمل في قطاعات خاملة أو تتسم بنسب ملكيات عالية.
- بعض الشركات عبارة عن تابعة أو زميلة، ويتم التعامل معها كقوابة خلفية لتقديم خدمات للكيان الأم، وهي بمثابة كيان تحت الطلب عندما تحتاج الشركة الأم أي عملية.
- الجدير ذكره أن قائمة الـ35 سهما التي تعاني أسعارها من عكس قيمتها الحقيقية، وبعضها شركات تشغيلية وتصنف من الشركات الممتازة، وبعضها مدرج في السوق الأول، وضمنها شركات صناعية وعقارية وخدمية، وربما شركات مدرجة في سوقين ماليين، وأخرى تملك فيها جهات حكومية.
- الأكثر سلبية هي أن هناك أسهم بنوك تصنف ضمن قائمة الشركات الأقل من قيمتها الدفترية، برغم ما تملكه البنوك من مقومات ومواصفات أقلها ما تتسم به من سياج حماية معنوي، وأنها مدعومة بودائع بأسعار منخفضة، وتحقق أرباح وتمنح توزيعات، وهذه الحالة تحديداً تعكس سلبية كبار الملاك، وبالتالي تنعكس هذه النظرة سلباً على قرارات ونفسيات المستثمرين.

الدوران والسائلية. تراتبياً تأتي حركة ومعدلات دوران السهم في آخر قائمة الأولويات. في المقابل هناك أسهم ورقية، لا أصول ولا استثمارات، ولا تملك من مقومات الشركة المدرجة الجديرة بالثقة والاستثمار أي مؤشرات، وربما تفوق في معدلات الدوران أسهم بنوك. كل ما تملكه هذه الشركات هو مضارب نشط يعرف كيف يوظف الأوامر ويعيد تدوير الأسهم ويخلق حالة من الدوران تجذب صغار المساهمين.

من أبرز مظاهر السلبية التي تعاني منها الشركات التي دون القيمة الدفترية:

- لا يوجد صانع سوق على السهم، والإدارة غير مهتمة.
- لا مبالاة تجاه السعر السوقي حتى لا يتحول إلى عامل ضغط وعيب على الإدارة للاحية الأداء أو التوزيعات.
- ثمة مجالس إدارات لا ترحب بدخول مساهمين أو مضاربيين على السهم، وبالتالي حالة الجمود في بعض الحالات تكون مصطنعة ومتعمدة.

سواء خلال طفرة الصعود الأخيرة أو التي قبلها وما سبقها، هناك ملاحظات متكررة ودائمة لفجوة تقييمية كبيرة بين السعر العادل والسعر السوقي لكثير من الأسهم. بالنسبة لبعض هذه الأسهم، ثمة معاناة من مجالس الإدارة، حيث تحتو ميزانياتها على أصول جوهرية عديدة وحقوق مساهمين ضخمة، وفي كثير من الحالات تتداول الأسهم بأقل من القيمة الدفترية للسهم. بالنسبة لكثير من الملاك هناك من ينظر للكيان باعتباره شركة عائلية أكثر منها شركة مساهمة عامة خاضعة لاعتبارات السوق، فمن الطبيعي أن تجد بعض الشركات لا تمنح المساهمين توزيعات لعقود، وفعالياً بعض الشركات ربما لم توزع منذ 22 عاماً بالرغم من تراكم الأرباح. ومع الاستفسارات في الجمعيات أو غيرها هناك من يحصل على إجابة مفادها، إذ لم يناسب السهم توجهاتك فالخروج والتسييل أفضل، وانتقي سهماً آخر. الشركات التي تتداول تحت سقف القيمة الدفترية بعضها قد يكون سهم جيد على صعيد الأصول والملاك، ولكن هناك إهمال على صعيد المحافظة على حد أدنى من معدلات

استثمار لبنان

شركة استثمارية تجنبت تقديم أي إيضاحات أو معلومات عن استثمار لها في «لبنان»، وطلبت عدم توجيه أي أسئلة لها بهذا الخصوص، وذلك لعدم رغبة الرئيس والملاك في فتح هذا البند، خصوصاً وأن أوضاع الشركة جيدة بالمجمل ولا يرغبون في أن يمثل استثمار صغير ضغط عليها.

شركة استثمارات مباشرة تعلن قريباً عن تملك عقاري

اهتمام، بعضها قيد الدراسة وأخرى في مراحل النقاش، مشيرة إلى أن الشركة تتحرك بناءً على الفرص التي تناسب توجهاتها ويثبت جدواها، لا سيما في ضوء وفرة السيولة وفرص التمويل.

قتربت إحدى الشركات الرائدة في الاستثمارات المباشرة من حسم صفقة عقارية جيدة من المنتظر إعلانها قريباً. وقالت المصادر أن هناك أكثر من فرصة محل

صندوق الأسرار:

1 حصلت شركة استثمار على 9 ملايين دينار كويتي من بنك محلي بهامش سعر مميز يتراوح بين 1.5% و 1.75% فوق سعر الخصم، وتلقى الشركة مرونة كبيرة في التعامل بسبب التزامها الكبير في سداد الاستحقاقات.

2 عضو مجلس إدارة ومالك رئيسي في إحدى الشركات، لكن عند الملفات المهمة والاستراتيجية يستقيل، فهو يخشى ويتجنب تحمل أي مسؤولية... ويطالبون صغار المساهمين أن يحاسبوا مجالس الإدارات!!؟

3 وافق أحد البنوك على طلب شركة استثمار لحد تسهيلات متجددة بمبلغ 4 ملايين دينار لغرض الاستثمار في الأسهم المدرجة.

4 رسالة ... في ظل عدم القدرة على محو الدلائل والتحويلات، لا تأمين بالمطلق استمرار طمس التلاعبات المالية التي تمت. يوماً ما سينكشف المستور وسيتم دفع الثمن، فالسجلات موجودة، ونشاط الجهات

الرقابية فاعل، والجهود حثيثة ودؤوبة.

5 من أبرز أشكال عودة التعاون والمرونة الكبيرة، قبول بنوك ضمانات ورهونات عبارة عن أسهم و ضمانات غير مسعرة.

6 أحد الكيانات يماطل شركة مدرجة في شأن تحويل قيمة بعض العقارات المستحقة وبعض الأرصدة التي بشأنها اتفاق غير قابل للإلغاء، وذلك منذ 5 سنوات. تعنت بعض الشركات تجاه حقوق الآخرين محل استغراب ودهشة.

7 شركة بلغت نسبة السيولة لديها نحو 84% وتبحث عن فرص استحواد وأصول جيدة لاقتناصها، وتعترم الدخول في بعض المراكز الاستثمارية في السوق المالي.

8 عائلة تجارية عادت إلى زيادة ملكيتها في إحدى الشركات قناعة منهم بالأصول التي تحويها الشركة ومستقبلها. تقول مصادر مقربة أن ضخ سيولة شخصية وعائلية يأتي في إطار قناعة بأن المرحلة المقبلة ستشهد تحولات في مسار الشركة.

9 أحد المضاربين عالق وغير قادر على فك الطوق من رقبتة رغم مساعيه الدؤوبة لتشبيهه مخالفاته بمخالفات أخرى لا تشبهها في التكيف القانوني، لكنها تزاملتها في التلاعب وتحقيق أرباح غير مشروعة، ولكل مخالف واقعة مختلفة.

10 الشركة التي تحرك الرسوم والعمولات بمزاجية تحت ستار «تأليف» خدمات ومسميات يجب أن تتوقف. ما تحققه من أرباح يجب أن يكفيكم ويقنعكم، القناعة كنز لا يفنى!

11 رئيس مجلس إدارة شركة له تعاملات مع شخصية مرفوضة بنسبة 100% بالإجماع، والرئيس التنفيذي يملك الوثائق.

12 بنك إسلامي رفع الحدود الائتمانية إلى 40 مليون لصالح شركة تقترب من تمويل صفقة.

13 رتب رجل أعمال هيكل الملكية والثروة العائلية بشكل واضح بما يشبه توزيع «الحلال»، حيث أصبح كل طرف يعرف حقوقه.



سنتان من الوهم... عقود تكييف توقع بسعر وتفرض بأسعار جديدة القسيمة متوقفة... والسبب عقد تكييف! من ينقذ المواطنين من تعطيل مشاريعهم؟

بقلم/ المحامي الدكتور - فلاح الخشمان الحربي



في الوقت الذي ينتظر فيه المواطن سنوات للحصول على قسيمته السكنية، ويبدأ رحلة البناء بما تحمله من أعباء مالية وتنظيمية معقدة، يفترض أن تكون الشركات المتعاقدة جزءاً من الحل... لا جزءاً من المشكلة. إلا أن ما يواجهه عدد من المواطنين في سوق تركيب أنظمة التكييف للقوائم الجديدة يثير قلقاً حقيقياً، ويستدعي وقفة جادة من الجهات المختصة.

المتضررين:
1 - أن غالبية العملاء قاموا بسداد كامل قيمة العقد قبل مطالبة شركة التكييف بأي تعديل، ثم فوجئوا بإجبارهم على تقديم كتاب "تعديل عقد" وكأنه صادر بمبادرتهم، رغم أن الطلب في حقيقته مفروض من الشركة.
2 - يتم اشتراط تقديم هذا الكتاب بصيغة خالية من أي تحفظ، دون السماح بإدراج عبارات مثل (مع التحفظ)، بما يفقد العميل حقه في إثبات اعتراضه أو حفظ موقفه القانوني.
ختاماً...
القضية لم تعد مجرد "عرض سعر"... بل أصبحت تمس استقرار مشاريع سكنية كاملة. والسؤال الذي يفرض نفسه: هل يتم ضبط السوق الآن... أم ننتظر حتى تتحول هذه الممارسات إلى واقع مفروض على الجميع؟

إن هذه الممارسات - إن ثبتت - لا تمثل مجرد خلاف تعاقدية، بل تمس استقرار سوق كامل، وتؤثر بشكل مباشر على أحد أهم الملفات المرتبطة بحياة المواطن: السكن.
فكيف يُقبل أن يُبنى عرض تسويقي على مدة زمنية غير واقعية؟ وكيف يُترك المستهلك لمواجهة خيار قاس بين الرضوخ لسعر جديد، أو تعطيل مشروعه بالكامل؟
رسالة إلى معالي وزير التجارة والصناعة:
هذا الملف لم يعد يحتمل التأجيل. نحن أمام ممارسات تستوجب مراجعة جدية للعقود، ووضع ضوابط تمنع إيقاف التنفيذ للضغط على العملاء، وإلزام الشركات بالالتزام بالأسعار المتفق عليها. كما نؤكد استعداد المتضررين لتقديم كافة البيانات والمستندات التي تثبت تكرار هذه الإشكالية. ومن الوقائع اللافتة التي يكررها عدد من

تبدأ المسألة بعروض مغرية: سعر مخفض، وعقد يمتد لسنتين - وهي مدة يعلم الجميع أنها غير كافية عملياً لإنهاء بناء القوائم السكنية. يمضي الوقت، ويعتمد المواطن على هذا العرض في ترتيب التزاماته مع بقية المقاولين (كهرباء، صحي، ديكور، صباغة وغيرها)، ثم يفاجأ عند بدء التنفيذ أو خلاله بوقف العمل، ورفض الاستمرار بالعقد الأصلي، واشتراط توقيع "تعديل عقد" بسعر جديد أعلى. وفي حال رفض العميل، تتعطل الأعمال، وتتوقف سلسلة التعاقدات المرتبطة، ليدخل المشروع بالكامل في دائرة التأخير والخسائر. الأخطر من ذلك، أن بعض المتضررين عند لجوئهم إلى حماية المستهلك، يجدون أنفسهم أمام مسار طويل من الإحالات والإجراءات، ينتهي عملياً إلى استمرار التعطيل دون حل عاجل، ما يفاقم الضرر على المواطن، ويزيد من كلفة المشروع وتأخيره.



الشويخ والري تدخلان عصر الاستثمار المتنوع: هل يصبحان مركزا تجاريًا نابضًا في الكويت؟



بقلم/ الخبيرة العقارية - سبيكة محمد البحر

مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية - أعضاء IVSC



وأيضًا بشبكات الصرف الصحي والكهرباء وفي ظل الارتفاع المتوقع في الإيجارات، قد تجد المشاريع الصغيرة نفسها خارج المعادلة. كما أن وضوح آليات التنفيذ هو عامل حاسم فنجاح المخطط يعتمد على سرعة التطبيق ووضوح الإجراءات التنظيمية، وهو ما يترقبه المستثمرون بشغف.

بين الحداثة وفقدان الهوية

الخطر الأكبر في هذه التحولات هو فقدان الهوية. فالشويخ لم تكن مجرد منطقة صناعية، بل منظومة اقتصادية تخدم قطاعات واسعة فإذا لم نحافظ على هذا التوازن، قد نفقد واحدة من أهم ركائز الاقتصاد الكويتي.

الاختبار الحقيقي

يبقى نجاح مخطط الشويخ والري رهناً بقدرة الجهات على تحويل الرؤية إلى واقع ملموس. بين الفرص والتحديات، يبقى السؤال: هل ستنجح الكويت في جعل الشويخ والري نموذجاً رائداً لاستثمار المستقبل؟

فرص واعدة... لكن بشروط

أن المخطط قد يشكل فرصة حقيقية لرفع قيمة الأصول العقارية في الشويخ والري، خاصة مع إدخال أنشطة ذات عوائد أعلى كما أن تنوع الاستخدامات يمنح المستثمرين مرونة أكبر، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد.

لكن هذه الفرص تبقى مشروطة بقدرة الجهات المعنية على إدارة التحول بشكل متوازن، يضمن استدامة النمو دون الإضرار بمكونات السوق الحالية ولعل الأهم من ذلك، أن البنية التحتية نفسها تحتاج إلى إعادة نظر. فبالإضافة إلى مواقف السيارات، يجب تحديث شبكات الصرف الصحي، والكهرباء، والمرافق الأساسية لضمان استيعاب الكثافة الجديدة.

تحديات على الطريق

على الرغم من المزايا، فإن المخطط يواجه تحديات بنيوية فزيادة الكثافة التجارية قد تضغط على البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بمواقف السيارات والطرق،

لم تعد الشويخ والري كما عرفهما السوق لعقود، فمع إعلان بلدية الكويت عن مخطط تطوير جديد، يبدو أن واحدة من أقدم المناطق الصناعية في البلاد تقف اليوم على أعتاب تحول جذري ليس فقط في الشكل، بل في طبيعة النشاط الاقتصادي نفسه.

المخطط يحمل عنوانًا جذابًا: تنوع الاستخدامات ورفع كفاءة الأراضي. لكن خلف هذا العنوان، تدور عملية إعادة تشكيل حقيقية للسوق فالمناطق التي اعتادت أن تكون حكرًا على المخازن وورش العمل، يُراد لها اليوم أن تستوعب مطاعم ومقاهي وخدمات متخصصة، خصوصًا على الواجهات الحيوية المطلة على الدائري الرابع وطريق الغزالي.

هذا التوجه يعكس تحولاً واضحاً من النمط التقليدي للمناطق الصناعية القائم على الاستخدام الواحد إلى نموذج أكثر تنوعاً يجمع بين التجارة والخدمات والترفيه. نموذج سبق أن أثبت نجاحه في عدد من المدن الخليجية، لما يوفره من حيوية اقتصادية وجاذبية استثمارية.



بيت الاستثمار الخليجي في المرتبة الثانية ضمن قائمة تايم الأمريكية لقادة النمو عربياً

الأيوب: «الخليجي» تركز على استثمارات تشغيلية مدرة في قطاعات صناعية وعقارية وأغذية

شركة كويتية مساهمة مدرجة في بورصة الكويت وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وهي أول شركة كويتية مدرجة في بورصة أبوظبي. تعمل الشركة في مجالات الاستثمار والخدمات المالية، وتملك محفظة استثمارات راسخة في القطاع العقاري محلياً وخليجياً، لا سيما في المملكة العربية السعودية، وكذلك في القطاع الصناعي، وخصص استراتيجية في شركات أغذية في الكويت والإمارات، وتملك شركات زميلة مدرجة في بورصة الكويت، وهي من أبرز الشركات النشطة في الاستحواذات والهيكلية.

وختم الأيوب بأن هذا التصنيف يعظم من مسؤوليات الشركة بمواصلة تحقيق أفضل الأداء للمساهمين والحفاظ على وتيرة التوسع واقتناص الفرص الجيدة في السوق المحلي والأسواق الخليجية.

وتتمتع الشركة بملكيات استراتيجية مستقرة منذ سنوات، وتحظى بثبات مالي، وخالية من الديون، وهي من بين الشركات الأقل مخاطر على مستوى السوق استناداً لمعدلات الاستدانة وفرص النمو.



محمد صلاح الأيوب

قطاعات استثمارية مدرة ودفاعية قادرة على امتصاص الأزمات والتحديات بمرونة. وشركة بيت الاستثمار الخليجي هي

المنافسة في ذات الوقت، فضلاً عن أن الاختيار يؤكد قوة الاقتصاد الوطني والزخم الذي يتمتع به، والثقة التي يحاط بها بشهادة كبرى بيوت التصنيف العالمية، خصوصاً في ظل الأزمة الأخيرة التي واجهت اقتصاديات دول الخليج وشكلت اختباراً حقيقياً للمرونة والقوة المالية والقدرة على التكيف مع مختلف الظروف والتحديات.

وقال الأيوب أن شركة بيت الاستثمار الخليجي تعتبر شركة استثمار مباشر متميزة في النشاط على مستوى السوق الكويتي، حيث أن استثمارات الأسهم ليست من بين الأنشطة التي تعتمد عليها، ما يؤكد جدارتها التشغيلية الصلبة باعتمادها على

أعلنت مجلة تايم الأمريكية عن قائمة أفضل الشركات العربية "قادة النمو"، حيث جاءت ضمن القائمة شركة بيت الاستثمار الخليجي في المركز الثاني محلياً والمرتبة الـ 26 عربياً، ضمن أقوى 250 شركة عربية الأسرع نمواً، وذلك في تصنيف قادة النمو في العالم العربي لعام 2026، الصادرة عن مجلة تايم الأمريكية. وبهذه المناسبة رحب الرئيس التنفيذي محمد صلاح الأيوب بالتصنيف الذي حلت فيه شركة بيت الاستثمار الخليجي ضمن قائمة الشركات الأسرع نمواً في المنطقة، ما يعكس قوة استثمارات الشركة التشغيلية التي تركز عليها، والتي تتسم محفظتها الصناعية بتنوع قطاعي محلي وإقليمي يضمن لها أعلى درجات الاستقرار والاستدامة على المدى الطويل.

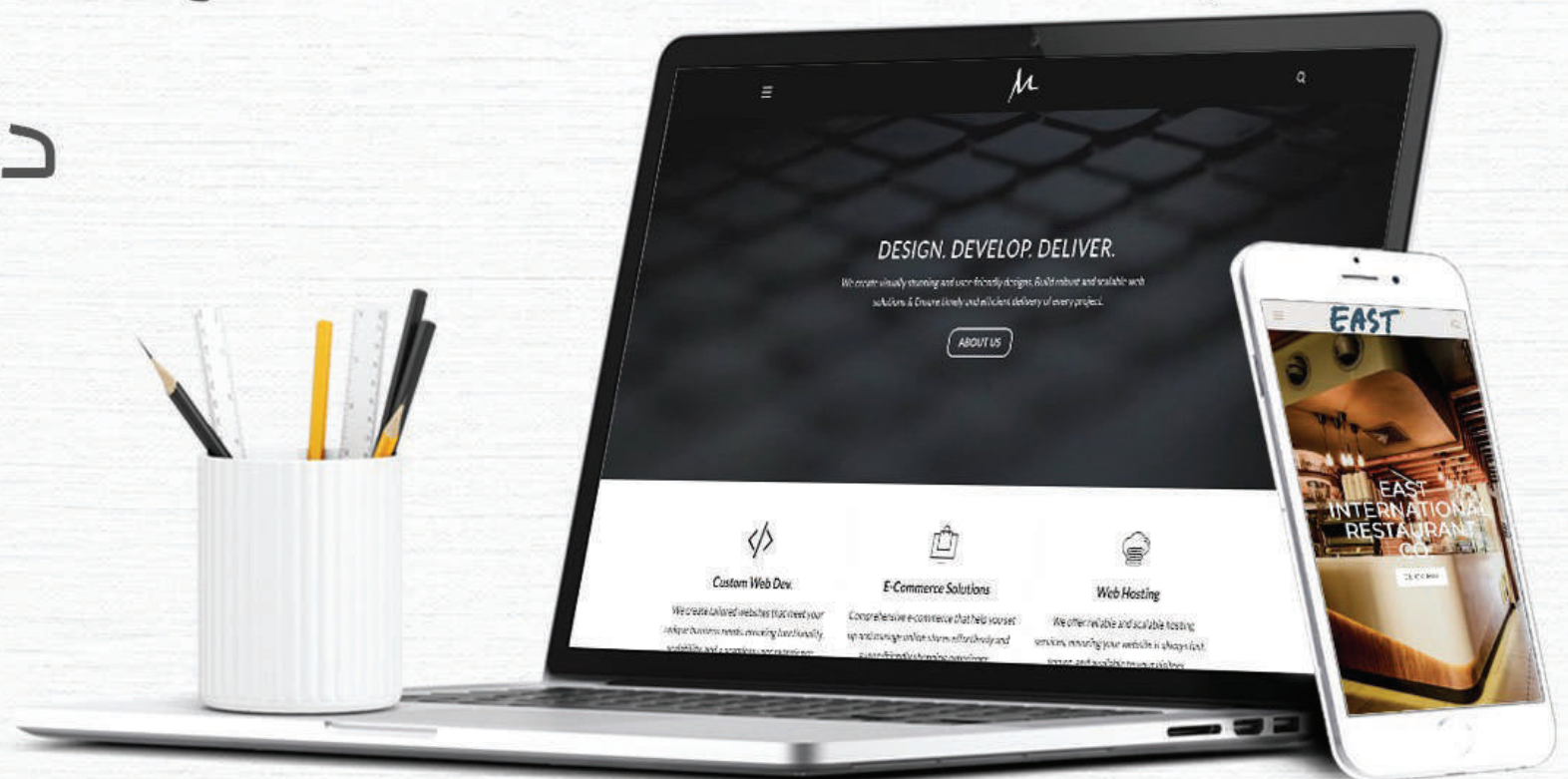
في السياق ذاته أكد الأيوب أن اختيار شركة بيت الاستثمار الخليجي من السوق الكويتي محل فخر وتقدير بالنسبة للشركة التي تعتمد على الاستثمار المباشر في قطاعات راسخة وصعبة

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني

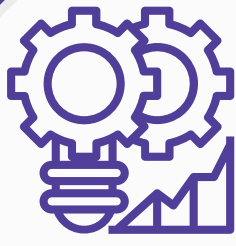


تقرير | الاقتصادي الأسبوعي



«الشال» الكويت في أشد الحاجة للعمل بجهد جدي وكبير لإصلاح أوضاع اقتصادها

**العقد الماضي شهد
تبني استراتيجيات صناعية
عبر المندوبين السيادية
والمؤسسات العامة في الخليج**



**تغيير محركات
الاقتصاد ومصارف
وإيرادات المالية
العامة في يدنا**



والاقتصاد القطري، والفرق للكويت بين تقديرات يناير وتقدير أبريل هو توقع انكماش اقتصادها للعام الجاري بنحو 9.0%، والانكماش المتوقع أكبر وبنحو 11.0% - للاقتصاد القطري.

ولأن مساحة المجهول واسعة حول المستقبل، تستدرك المجموعة وتذكر أن تلك التوقعات عرضة للتعديل إلى الأدنى إن طال أمد تلك الحرب، ما يعني أنه لم يعد هناك أساس لاعتماد فرضيات مقبولة. وتضيف بأن العوامل المؤثرة على التوقعات هي مدى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وانحسار مستويات التجارة والسياحة وتحويلات العاملين. ويذكر نائب رئيس المجموعة لشؤون الشرق الأوسط، بأن العامل الحاكم لـ «مينا» لكي تنجح في بناء اقتصادات منافسة وقادرة على خلق مؤسسات وخلق فرص عمل، هو السلام، لذلك نعتقد أن معركة الإقليم الحقيقية هي الدفع القوي نحو السلام، مع الخارج وسلامها الداخلي.

ويذكر التقرير أن حكومات المجموعة قامت بجهد خلال العقد الفائت لتبني استراتيجيات صناعية عبر صناديقها السيادية وعبر مؤسساتها العامة، ولكن النتائج جاءت متفاوتة. ذلك يعني أن التحدي كان كبيراً في ظروف عادية، والوضع أكثر صعوبة وتعقيد بعد الخسائر الفادحة التي تسببت فيها الحرب الحالية، لذلك يبقى المطلوب جهد أكبر بكثير مما بذل سابقاً وإن تفاوت مقدار ذلك الجهد بين دولة وأخرى.

سوق العقار المحلي - مارس 2026

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في مارس 2026 مقارنة بسيولة فبراير 2026، حيث بلغت جملة قيمة التداولات لشهر مارس نحو 153.7 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 71.2% عن مستوى سيولة شهر فبراير البالغة نحو 533.4 مليون دينار كويتي، وأدنى بما نسبته 41.3% مقارنة مع سيولة مارس 2025 عندما بلغت آنذاك نحو 261.8 مليون دينار كويتي، ولا يستبعد تأثير كبير للأحداث الجيوسياسية على نشاطها. وبلغ عدد صفقات الشهر 298 صفقة في شهر مارس 2026. حيث حصدت محافظة حولي أعلى عدد من الصفقات

للإيكونوميست، إن تحقق السيناريو الذي اعتمده، سوف تعوض الكويت غالبية الفاقد من نموها السالب في عام 2026 بنمو موجب لعام 2027 وبتحسين 7.9%.

ونود التأكيد على أن الأضرار قد تكون أدنى بكثير أو أعلى بكثير وفق تطورات تلك الحرب العنيفة، وهو أمر لا قدرة للكويت في التأثير فيه وإن كانت من أشد المتأثرين بتبعاتها، ولا لوم على أحد فيه. ما يفترض أن نتعلمه من دروس ذلك الحدث الجلل، هو أن الكويت الأكثر تأثراً بتداعياته لأنها الأكثر في إقليمها وربما في العالم، اعتماداً على حصيلة صادراتها النفطية، لذلك هي في أشد الحاجة إلى العمل بجهد جدي وكبير لإصلاح أوضاع اقتصادها، فغيتير محركات الاقتصاد، ومصارف وإيرادات المالية العامة، بيدها.

مجموعة البنك الدولي وتداعيات الحرب

للتدليل على التفاوت الكبير للتوقعات، نشرت مجموعة البنك الدولي بتاريخ 8 أبريل الجاري موجز توقعات لأداء اقتصادات «مينا+ MENAAP» وتشمل الشرق الأوسط بالإضافة إلى أفغانستان وباكستان، وتقع توقعاتها وسطاً ما بين غولدمان ساكس ووحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست من جانب، وتوقعات ستاندرد آند بورز العالمية من جانب آخر. فهي تتوقع لمعدلات النمو لـ «مينا+» بعد استبعاد إيران، أن تفقد من المتوقع لنموها في تقريرها لشهر يناير لعام 2026، نحو 2.4%، أو هبوط من 4.0% لعام 2025 إلى 1.8% لعام 2026. ويذكر التقرير أن معظم الهبوط يأتي من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، التي هبطت توقعاتها لنموها من 4.4% لعام 2025 إلى 1.3% لعام 2026، أي فقدت نحو 3.1%، وتظل توقعاتها في الجانب الموجب.

وتفاوت تأثير الحرب على معدلات النمو كبير بين أقطار منظومة دول مجلس التعاون الخليجي وفق تقدير المجموعة، فأدنى توقعات هبوط لمعدلات النمو كانت من نصيب كلاً من السعودية وعمان، وبنحو 1.2%، عن تقديرات تقرير شهر يناير، لتظل معدلات نموها بالموجب بنحو 3.1% و 2.4% على التوالي. ويقع في المنطقة الوسطى كل من البحرين بهبوط مقدر بنحو 1.8% - ما بين التقريرين، والإمارات بهبوط بنحو 2.7%، ولكن تظل تقديرات نموها بالموجب وبتحسين 1.3% للبحرين و 2.4% للإمارات. ويبدو أن هناك توافقاً على أن أكبر المتضررين هما الاقتصاد الكويتي

تقرير وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست حول الكويت

قال تقرير «الشال» الأسبوعي أنه في 9 أبريل الجاري صدر تقرير لوحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست يعرض لتوقعاتها حول الأداء السالب المحتمل للاقتصاد الكويتي، والأداء السالب لا علاقة مادية له بالسياسة المحلية، وإنما بتداعيات الأحداث الجيوسياسية في الإقليم على الاقتصاد الكويتي. وفي تقرير لنفس المصدر لشهر يناير 2026، قدرت الوحدة نمواً موجباً محتملاً للكويت لعام 2026 بحدود 3%، وما حدث منذ 28 فبراير يوم بدء الحرب جعلها تعكس توقعاتها في تقريرها لشهر أبريل إلى نمو سالب محتمل بحدود 10.3%-. وسبق أن نشرنا تقريراً لغولدمان ساكس ليس بعيداً في توقعاته عن الإيكونوميست عندما توقع نمواً سالباً للكويت وقطر بحدود 14% - للعام الجاري، وتقريراً نقيضاً لستاندرد آند بورز العالمية توقعته فيه مجرد انخفاض في النمو الموجب. ما يزيد التأكيد عليه هو أن هامش الخطأ في تلك التوقعات كبير جداً أي كان مصدرها، لأن العامل المهيمن في تأثيره على توقعات الأداء أحداث جيوسياسية، حتى أطرافها المباشرة لا يعرفون مسارها المحتمل.

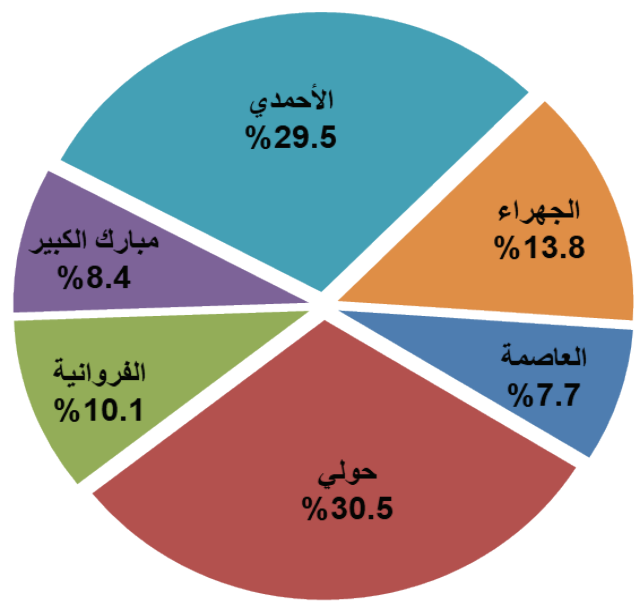
الفرضية التي بنت عليها الإيكونوميست توقعاتها هي أن الكويت قد تبدأ صادراتها من النفط مع بدء شهر يونيو القادم، ووفقاً لتقديرات مؤسسة البترول الكويتية يحتاج الوصول إلى طاقة إنتاج ما قبل الحرب البالغة 2.6 مليون برميل يومياً ما بين 3 و4 شهور. ذلك يعني، إلى جانب تداعيات الحرب على النمو، أن العجز المالي سوف يتوسع بشكل كبير مقارنة بمستواه المقدر للموازنة الحالية 2026/2027 البالغ نحو 9.8 مليار دينار كويتي، وتتوقع لصادرات الكويت السلعية والخدمية، وضمنها نحو 90% نفط، هبوط بنسبة 20%، يعوضها جزئياً استمرار أسعار النفط المرتفعة حتى بعد وقف الحرب لتبقى أعلى من السعر المقدر في الموازنة الحالية البالغ 57 دولاراً أمريكياً للبرميل.

وإن تحققت الفرضيات التي اعتمدها الإيكونوميست، أي توقف الحرب وفتح مضيق هرمز والبدء التدريجي لإنتاج النفط بحلول بداية يونيو القادم، سوف تلجأ الكويت إلى تغطية عجز الموازنة من مصدرين، هما السحب من احتياطياتها المالية، وزيادة مستوى الاقتراض. ووفقاً

انخفاض سيولة العقار في مارس مقارنة بسيولة فبراير 2026 بنسبه -71.2%

تراجع كبير في قيمة تداولات النشاط التجاري إلى 1.98 مليون دينار بنسبه -98.9%

توزيع الصفقات العقارية على محافظات الكويت - مارس 2026



بـ 91 صفقة وممثله بنحو 30.5% من الإجمالي، تلتها محافظة الأحمدى بـ 88 صفقة ومثلت نحو 29.5%، في حين حظيت محافظة العاصمة بأدنى عدد من الصفقات بـ 23 صفقة ممثله بنحو 7.7%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 90.9 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 46.3% - مقارنة مع فبراير عندما بلغت نحو 169.3 مليون دينار كويتي. بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 59.2% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 31.7% في فبراير. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 149.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات مارس أدنى بنسبة 39.2% - مقارنة بالمعدل. وبلغ عدد الصفقات لهذا النشاط 233 صفقة مقارنة بـ 357 صفقة، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط نحو 390 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 474 ألف دينار كويتي في فبراير، أي بتراجع بحدود 17.7%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 52.7 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 67.9% - مقارنة مع فبراير حين بلغت نحو 164.3 مليون دينار كويتي. فيما ارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 34.3% مقارنة بما نسبته 30.8% في فبراير. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 134.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات مارس أدنى بما نسبته 60.9% - مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقات هذا النشاط في مارس نحو 62 صفقة مقارنة بـ 158 صفقة في فبراير، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 851 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 18.2%.

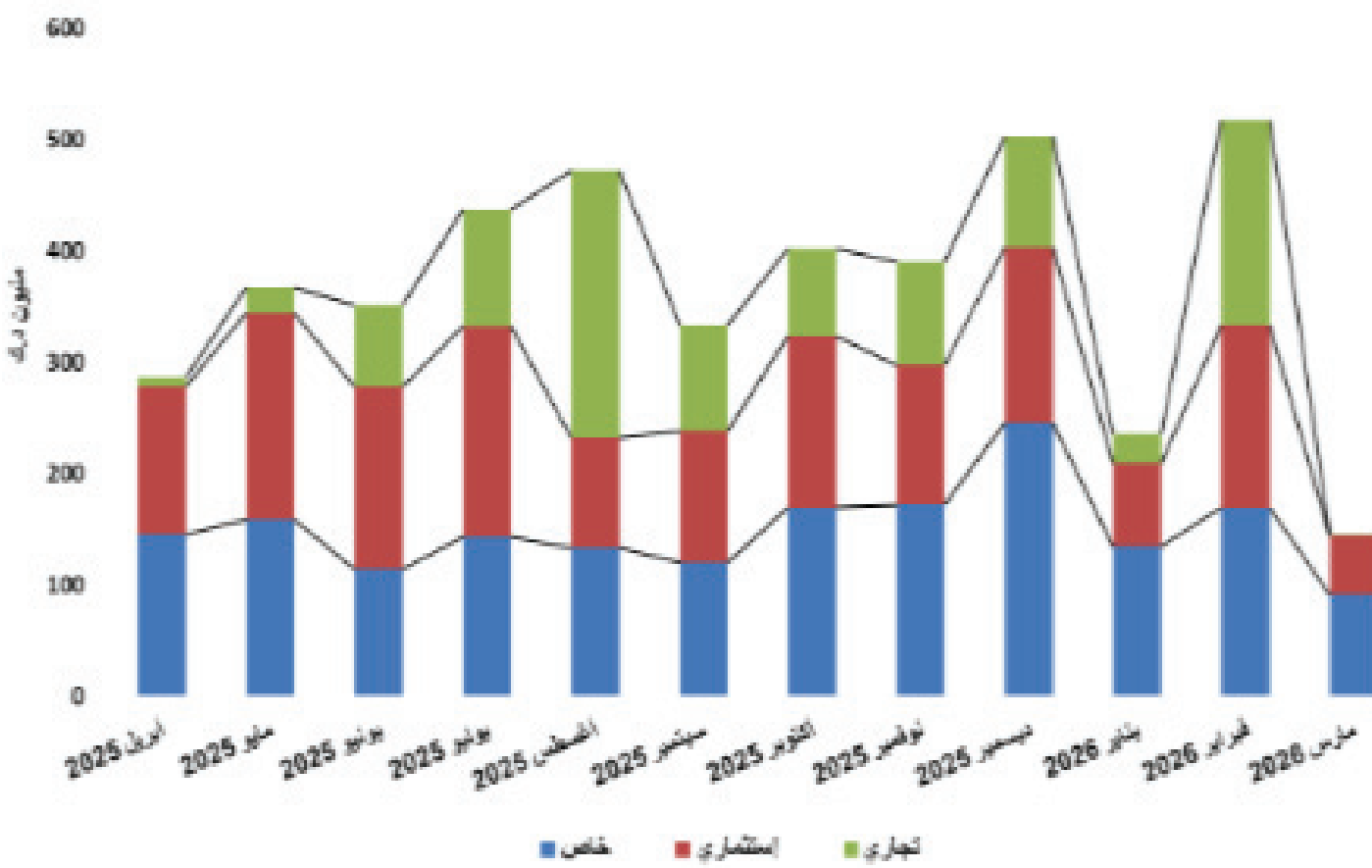
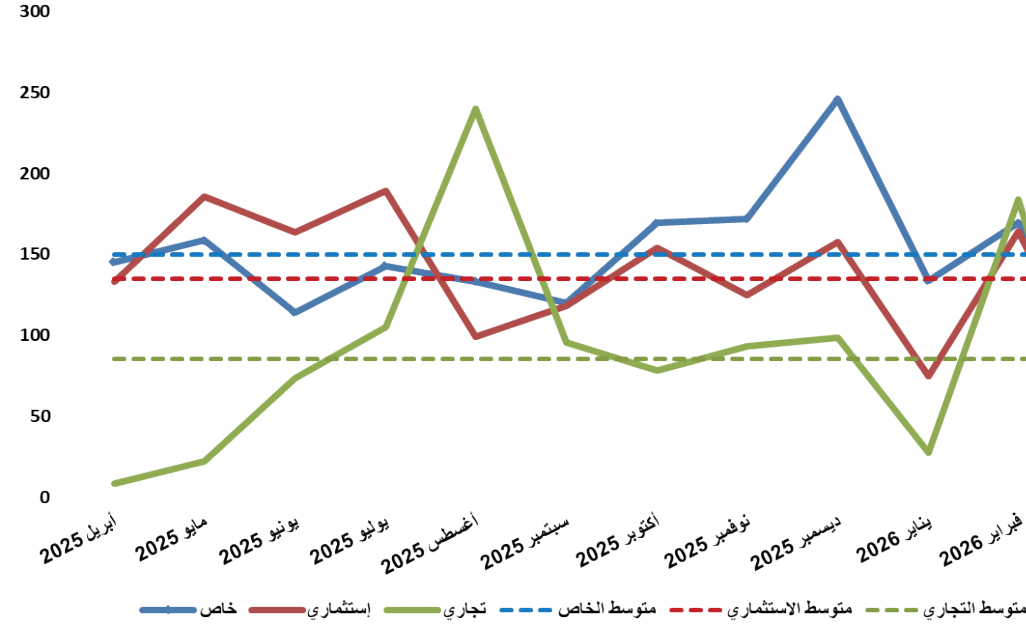
وانخفضت بشكل كبير قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 1.98 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 98.9% - مقارنة مع فبراير حين بلغت نحو 183.9 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 1.3% مقارنة بما نسبته 34.5% في فبراير. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 85.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات مارس أدنى بنحو 97.7% - عن معدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته صفقة واحدة مقارنة بـ 32 صفقة لشهر فبراير، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر مارس نحو 1.98 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل فبراير والبالغ نحو 5.7 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 65.6% - كما تمت صفقتين لنشاط المخازن في مارس 2026 بقيمة 8 مليون دينار كويتي، مقابل 6 صفقات بقيمة 15.9 مليون دينار كويتي في فبراير 2026، أي بتراجع بنسبة 49.5% -.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر مارس بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (مارس 2025) نلاحظ أنها حققت انخفاضاً من نحو 261.8 مليون دينار كويتي إلى نحو 153.7 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 41.3% - كما أسلفنا، حيث شمل الانخفاض سيولة النشاط التجاري بنسبة 97.4% -، سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 34.5% - وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 10.9% -.

ملكية الأجنبي في قطاع البنوك الكويتية - الربع الأول 2026

قطاع البنوك الكويتية هو الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة، ونصيبه منها 61.5% كما في نهاية الربع الأول 2026، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن الأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 38.1% من إجمالي سيولتها خلال

قيمة الصفقات العقارية الشهرية ومتوسط التداول لها



قطاع المصارف حتى نهاية الربع الأول 2026، إلى أن القيمة المطلقة لاستثمارات الأجنبي في القطاع تراجعت إلى نحو 4.868 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 5.182 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025 أو بنحو 6% -، وتعادل نحو 15.37% من القيمة الرأسمالية - السوقية - للقطاع، وقد

الأشهر الثلاثة الأول من العام الجاري. وما بين نهاية عام 2025 ونهاية الربع الأول 2026، انخفض مؤشر قطاع البنوك بنحو 4.0% -، وانخفضت مساهمة الأجنبي النسبية في سبعة بنوك من أصل تسعة. وتشير المعلومات المتوفرة حول الاستثمار الأجنبي في

قطاع البنوك الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة بنسبة 61.5%

جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية وقيمتها السوقية في نهاية ديسمبر 2025 مقارنة مع نهاية مارس 2026:

التغير في نسبة الملكية (نقطة مئوية)	مارس 2026		ديسمبر 2025		
	القيمة السوقية (د.ك)	نسبة الملكية	القيمة السوقية (د.ك)	نسبة الملكية	
0.63-	2,129,345,889	%26.56	2,412,815,183	%27.19	بنك الكويت الوطني
0.09-	2,097,245,877	%14.10	2,065,000,481	%14.19	بيت التمويل الكويتي
0.43-	201,226,148	%6.66	223,567,114	%7.09	بنك بوبيان
1.42-	161,306,930	%12.28	194,805,511	%13.70	بنك الخليج
0.37-	129,688,965	%9.84	134,565,481	%10.21	بنك وربة
0.53	61,338,876	%7.97	56,889,697	%7.44	البنك الأهلي الكويتي
0.30-	57,955,193	%11.45	53,326,699	%11.75	بنك الكويت الدولي
1.22-	29,093,476	%3.64	39,734,142	%4.86	بنك برقان
0.01	1,156,986	%0.11	1,014,262	%0.10	البنك التجاري الكويتي
	4,868,358,341	%15.37	5,181,718,570	%16.01	قطاع البنوك

خلال الفترة المذكورة كان من نصيب "بنك برقان"، حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 1.22 نقطة مئوية، أي من نحو 4.86% إلى نحو 3.64%.

في الخلاصة، تبدو ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية مستقرة نسبياً وبعض الانخفاض المطلق فيها ناتج عن انخفاض مؤشرها، وتظل تميل إلى الارتفاع أو الانخفاض بشكل طفيف تبعاً لمؤشر وحدات القطاع، زائداً لإعادة تدوير بين بنك وآخر. وربما تأثر الأجانب هامشياً بالأحداث الجيوسياسية لأنهم الجهة الوحيدة التي فاقت قيمة الأسهم المباعة لديهم قيمة الأسهم المشتراة، خلافاً للمستثمر المحلي.

الرأسمالية، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانياً "بيت التمويل الكويتي" بنسبة الملكية البالغة 14.10%، ويأتي كذلك ثانياً في قيمة الملكية المطلقة. ويحتل "بنك الخليج" ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 12.28%، بينما يأتي رابعاً في قيمة تلك الملكية المطلقة، ومن ثم يأتي "بنك الكويت الدولي" رابعاً بنسبة ملكية بنحو 11.45%، بينما يأتي سابعاً في قيمة الملكية المطلقة. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب "البنك الأهلي الكويتي" وبنحو 0.53 نقطة مئوية، أو من نحو 7.44% في نهاية عام 2025 إلى نحو 7.97%. وأعلى انخفاض نسبي في ملكية الأجانب

كانت نحو 16.01% في نهاية عام 2025. وانحصر تركيز ملكياتهم في خمسة بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في "بنك الكويت الوطني" وبتحدهود 2.129 مليار دينار كويتي، وبتحدهود 2.097 مليار دينار كويتي في "بيت التمويل الكويتي"، ونحو 201.2 مليون دينار كويتي في "بنك بوبيان"، ونحو 161.3 مليون دينار كويتي في "بنك الخليج"، ونحو 129.7 مليون دينار كويتي في "بنك وربة". ذلك يعني أن نحو 96.9% من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 3.1% من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى. ويتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك "بنك الكويت الوطني" أيضاً، وبنسبة 26.56% من قيمته

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

التغير %	الأسبوع الرابع عشر 09/04/2026	الأسبوع الخامس عشر 16/04/2026	البيان
	5	5	عدد أيام التداول
%2.5	709.0	726.4	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
%1.4	8,651.8	8,773.3	مؤشر السوق العام
	360,931,073	514,081,251	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
%42.4	72,186,215	102,816,250	المعدل اليومي (د.ك)
	1,384,439,620	2,106,105,999	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
%52.1	276,887,924	421,221,200	المعدل اليومي (أسهم)
	93,311	128,957	عدد الصفقات
%38.2	18,662	25,791	المعدل اليومي لعدد الصفقات

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	87,416,217	%17.0
بنك الكويت الوطني	41,412,991	%8.1
بنك وربة	26,669,386	%5.2
الشركة الوطنية للتنظيف	24,406,191	%4.7
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	16,853,817	%3.3
الإجمالي	196,758,603	%38.3
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	196,958,891	%38.3
قطاع الخدمات المالية	111,347,118	%21.7
قطاع العقار	79,399,681	%15.4
قطاع الصناعة	55,601,588	%10.8
قطاع الخدمات الاستهلاكية	28,313,805	%5.5

البيان	الأسبوع الخامس عشر 16/04/2026	الأسبوع الرابع عشر 09/04/2026
عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)	22	20
عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)	6	8
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	1	1
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً ومختللاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 726.4 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 17.4 نقطة ونسبته 2.5% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 11.2 نقطة أي ما يعادل 1.5% - عن إقفال نهاية عام 2025.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقفال	الفرق	يوم الخميس		اسم الشركة	
			2026/04/09	16/04/2026		
%	2025	%				
(7.5)	903.2	1.9	820.7	835.9	بنك الكويت الوطني	1
(2.6)	352.6	5.4	325.7	343.3	بنك الخليج	2
(5.6)	583.5	2.3	538.1	550.6	البنك التجاري الكويتي	3
5.8	245.7	4.0	249.8	259.9	البنك الأهلي الكويتي	4
6.9	347.4	0.3	370.2	371.4	بنك الكويت الدولي	5
(1.8)	361.3	(0.8)	357.9	354.9	بنك برقان	6
6.3	4,402.9	3.4	4,526.4	4,679.5	بيت التمويل الكويتي	7
(1.7)	927.0	2.4	890.1	911.7	قطاع البنوك	
1.7	208.6	1.4	209.3	212.2	شركة التسهيلات التجارية	8
(8.8)	1,778.8	6.8	1,519.2	1,622.3	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(14.6)	380.0	2.8	315.8	324.7	شركة الاستثمارات الوطنية	10
9.1	275.0	12.6	266.4	299.9	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
(6.2)	93.1	7.1	81.5	87.3	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
(4.6)	351.1	5.7	316.6	334.8	قطاع الاستثمار	
11.9	140.0	2.4	153.0	156.6	شركة الكويت للتأمين	13
(4.8)	720.1	0.0	685.4	685.4	مجموعة الخليج للتأمين	14
(2.2)	363.3	4.3	340.7	355.4	الشركة الأهلية للتأمين	15
(6.8)	220.7	(6.3)	219.4	205.6	شركة وربة للتأمين	16
(0.2)	300.2	1.4	295.3	299.5	قطاع التأمين	
(14.6)	840.2	(0.9)	724.3	717.7	شركة عقارات الكويت	17
(1.9)	650.8	0.8	633.6	638.5	شركة العقارات المتحدة	18
22.4	291.4	20.7	295.4	356.6	الشركة الوطنية العقارية	19
2.8	1,827.7	(0.7)	1,893.1	1,879.1	شركة الصالحية العقارية	20
(3.1)	507.1	2.7	478.4	491.5	قطاع العقار	
(16.7)	473.4	2.5	384.8	394.3	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	21
(5.9)	640.7	(0.7)	607.5	603.0	شركة أسمنت الكويت	22
(6.7)	839.3	(1.5)	794.6	783.0	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	23
(10.8)	445.5	0.4	396.1	397.5	قطاع الصناعة	
(9.0)	941.6	4.8	817.9	856.8	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
(0.7)	1,098.5	6.1	1,028.4	1,090.7	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
23.4	881.4	4.5	1,040.6	1,087.4	شركة الاتصالات المتنقلة	26
5.4	107.9	9.3	104.0	113.7	شركة سترجي القابضة	27
13.4	808.3	4.8	874.5	916.3	قطاع الخدمات	
(13.3)	90.8	1.9	77.2	78.7	شركة نقل وتجارة المواشي	28
(0.7)	436.8	0.1	433.5	433.8	قطاع الأغذية	
(2.9)	1,000.7	3.1	941.8	971.2	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	29
(0.8)	196.6	0.8	193.6	195.1	الشركات غير الكويتية	
(1.5)	737.6	2.5	709.0	726.4	مؤشر الشال	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

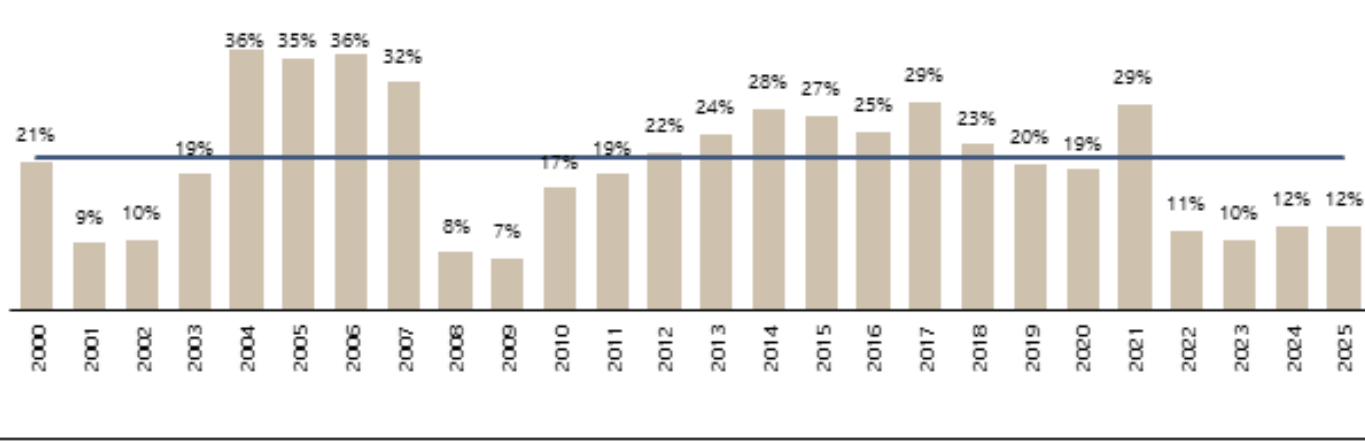


الوطني للثروات تقارير قيادة الفكر

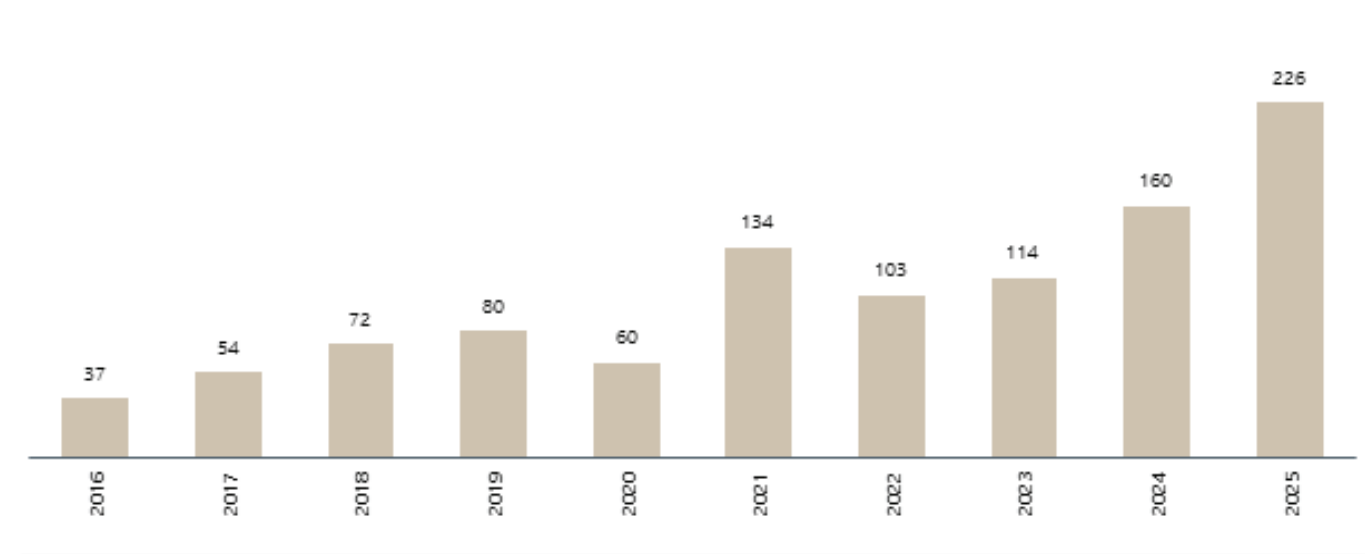
الأسواق الثانوية وأدوات الاستثمارية بمثابة ركائز أساسية لإدارة السيولة بشكل مؤسسي

اختيار مدير الاستثمار المتمكن وتخطيط السيولة الاستباقي هما مفتاح النجاح

الرسم البياني 1. التوزيعات السنوية التاريخية لصناديق الملكية الخاصة كنسبة مئوية من صافي قيمة الأصول



الرسم البياني 2. القيمة السنوية للمعاملات في السوق الثانوية للملكية الخاصة (مليار دولار أمريكي)



النمو في الملكية الخاصة

قال تقرير صادر عن «الوطني للثروات» لقد شهدت الملكية الخاصة تحولاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لعدد كبير من المستثمرين بما فيهم الأفراد ذوي الملاءمة المالية العالية. فعلى مدار العقد الماضي، كانت العوائد الجاذبة، ومزايا التنوع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة، هي المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والأداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً في مجال الملكية الخاصة نحو 9.8 تريليون دولار في العام 2025.

نموذج السيولة في الملكية الخاصة

على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على حركة التداول اليومي، بل على أحداث الخارج؛ مثل الطروحات العامة الأولية (IPOs)، أو البيع الاستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق. تاريخياً، سمحت أسواق الخارج المستقرة للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتزامن مع ذلك، جمع أموال لصناديق جديدة، مما خلق دورة ذاتية التعزيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع.

صدمة السيولة في الملكية الخاصة

لطالما اتسم قطاع الملكية الخاصة بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة. إلا أن هذا المشهد تغير جذرياً في عام 2022؛ حيث أدى الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية إلى ضغط مكبرات الربحية وارتفاع تكاليف التمويل وزيادة تقلبات السوق. نتج عن ذلك اتساع الفجوة في التقييمات بين المشتريين والبائعين، مما أدى إلى تراجع حاد في أنشطة الخارج. ونتيجة لذلك، انخفضت التوزيعات النقدية للمستثمرين إلى حوالي 10% فقط من إجمالي الأصول المدارة في عام 2023. ورغم بدء التعافي، إلا أن النشاط لا يزال دون المستويات التاريخية المعهودة.

الرسم البياني 1. التوزيعات السنوية التاريخية لصناديق الملكية الخاصة كنسبة مئوية من صافي قيمة الأصول

التداعيات: الحاجة الملحة للسيولة

نتيجة لانخفاض التوزيعات، تلقى المستثمرون تدفقات نقدية من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة أقل من المتوقع، مما حدّ من قدرتهم على إعادة ضخ الأموال في صناديق جديدة. وبالاقتران مع استمرار طلبات سحب رأس المال وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يتجاوزون نسبة التعرض المحددة لفئة الملكية الخاصة في محافظهم. لقد ساهم هذا الوضع في تباطؤ أنشطة جمع الأموال واتخاذ قرارات تخصيص أكثر انتقائية بين المستثمرين. ولأن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على «إعادة تدوير رأس المال»، فإن بيئات التوزيع الضعيفة تخلق ضغوطاً هيكلية تتطلب حلولاً مبتكرة لتوفير السيولة.

السوق الثانوية للملكية الخاصة

في ظل هذه المعطيات، برزت أسواق الاستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة كآلية محورية لدعم السيولة ضمن هذه الفئة من الأصول. تتيح الصفقات الثانوية للمستثمرين نقل حصصهم الحالية في الصناديق أو انكشافاتهم على الشركات دون الحاجة لانتظار عمليات الخارج النهائية للأصول الأساسية. بينما يستخدم المستثمرون المؤسسيون السوق الثانوي لإعادة توازن محافظهم، ولجأ مديرو الصناديق إلى هياكل استثمارية

خاصة مع تراجع القدرة على التنبؤ بالجدول الزمني للتسييل. واستجابة لذلك، اكتسبت «هياكل الأسواق الخاصة شبه السائلة» زخماً كبيراً داخل قطاع إدارة الثروات؛ حيث تهدف هذه الهياكل إلى الموازنة بين الانكشاف طويل الأمد على الأسواق الخاصة وبين آليات الاكتتاب والاسترداد الدورية، مما يوفر مرونة أكبر مقارنة بالصناديق التقليدية المغلقة.

بالنسبة لمحفظة الثروات الخاصة، لم يعد النجاح يعتمد فقط على اختيار مدير الصندوق وتوقعات العوائد، بل بات يعتمد وبشكل متزايد على تخطيط السيولة الذي يتماشى مع الأهداف المالية الأوسع للمستثمر.

الخلاصة: أهم النقاط

نضوج القطاع: تحولت الملكية الخاصة إلى مكون جوهري في المحافظ الاستثمارية المتنوعة، حيث وصلت الأصول المدارة إلى قرابة 9.8 تريليون دولار بحلول عام 2025.

تحول ديناميكيات السيولة: انخفضت التوزيعات النقدية بشكل حاد مقارنة بالمتوسطات التاريخية، مدفوعة بتراجع نشاط الخارج.

تباطؤ التوزيعات: أدى بطء التوزيعات مع استمرار طلبات رؤوس الأموال إلى حالة من الإفراط في التخصيص، مما زاد من حاجة المستثمرين الماسة للسيولة.

أدوات هيكلية جديدة: أصبحت الأسواق الثانوية وأدوات الاستثمارية بمثابة ركائز أساسية يستخدمها المستثمرون حالياً لإدارة السيولة بشكل مؤسسي.

توسيع نطاق الوصول: تساهم الهياكل شبه السائلة في تعزيز وصول أصحاب الثروات لهذه الاستثمارات، من خلال الموازنة بين العوائد طويلة الأجل واحتياجات التدفق النقدي.

أهمية التخطيط الاستراتيجي: في ظل هذه الظروف، يظل اختيار مدير الاستثمار المتمكن وتخطيط السيولة الاستباقي هما المفتاح للنجاح في «نظام السيولة الجديد».

توفر خيارات سيولة للمستثمرين وتمدد فترة ملكية الأصول ذات الأداء العالي في ظل بيئة خارج متباطئة.

أما بالنسبة للمشتريين، فإن الأسواق الثانوية تمنحهم القدرة على الوصول إلى أصول أكثر نضجاً تتميز بوضوح أكبر في التدفقات النقدية ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالتزامات السوق الأولية التقليدية. ومع تكيف الأسواق الخاصة مع بيئة التوزيعات الجديدة، تطورت الأسواق «الثانوية» لتصبح حلاً للسيولة واستراتيجية استثمارية مهيأة للاستفادة من التحول الجاري في سوق الملكية الخاصة.

نظام السيولة الجديد في الملكية الخاصة

إن التباطؤ الأخير في توزيعات الملكية الخاصة قد يمثل ما هو أكثر من مجرد انقطاع دوري؛ إذ يبدو أن الصناعة تتجه نحو «نظام سيولة جديد» يتسم بفترات حياة أطول واعتماد أكبر على مسارات خارج بديلة.

وفي ظل هذا المشهد المتطور، من المرجح أن تلعب الأسواق الثانوية، وهياكل الاستثمار التي توفر استمرارية الاستثمارات لفترات أطول، واستراتيجيات التسييل البديلة دوراً أكثر ديمومة في الحفاظ على مرونة رأس المال عبر محافظ الملكية الخاصة. لذا، فإن «لحظة السيولة» التي تعيشها الصناعة اليوم لا تعكس مجرد استجابة لظروف السوق المؤقتة، بل تجسد مرحلة نضوج شاملة للأسواق الخاصة.

يحمل هذا التحول في ديناميكيات سيولة الملكية الخاصة دلالات هامة للمستثمرين في قطاع الثروات الخاصة. إن التباطؤ الأخير في التوزيعات يسلط الضوء على أن إدارة السيولة أصبحت ركيزة أساسية متزايدة الأهمية عند بناء المحافظ الاستثمارية في الأسواق الخاصة.

بالنسبة للمستثمرين ذوي الملاءمة المالية العالية والمكاتب العائلية، أصبح تنظيم وتيرة الالتزامات الرأسمالية عبر مختلف «سنوات التأسيس» والاستراتيجيات ونماذج السيولة أمراً حيوياً،

تدير أصولاً تتجاوز قيمتها 185 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم

«بارتنرز جروب» تعين عبدالله الشملان لتأسيس وقيادة مكتبها في الكويت

الباز: نرحب بانضمام عبدالله الشملان إلى «بارتنرز جروب» لقيادة جهودنا في سوق يمثل أهمية بالغة لنمو الشركة إقليمياً

الاستعداد لافتتاح مكتب الكويت يدعم تحقيق أهداف الدولة الاستثمارية بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035

«بارتنرز جروب»: الخطط التنموية الطموحة التي تنفذها دولة الكويت تعزز من جاذبية السوق الكويتي وتوفر فرصاً استثمارية واعدة

الخدمات المقدمة للعملاء وتطوير الشراكات الاستراتيجية. وسيعمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية وكبار المستثمرين من ذوي الملاءة المالية العالية، بما في ذلك المكاتب العائلية والبنوك، لدعم وصولهم إلى الأسواق الخاصة وبناء محافظ استثمارية طويلة الأجل.

ويتمتع عبدالله الشملان بخبرة تمتد لأكثر من 15 عاماً في مجال الأسواق الخاصة، تشمل مجموعة واسعة من الاستثمارات البديلة، بما في ذلك المساهمات الخاصة، واستثمارات البنية التحتية، والعقارات. وقبل انضمامه إلى بارتنرز جروب، شغل مناصب في «الوطني للثروات» التابعة لمجموعة بنك الكويت الوطني، كما عمل في الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، إحدى أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، بما في ذلك مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، حيث ركز على استثمارات الأسواق الخاصة.

ويأتي الاستعداد لافتتاح مكتب الكويت في إطار استراتيجية «بارتنرز جروب» لتعزيز حضورها في الشرق الأوسط وتوسيع نطاق خدماتها للعملاء في المنطقة.

عن «بارتنرز جروب»

تعد «بارتنرز جروب» إحدى أكبر الشركات العالمية في قطاع الأسواق الخاصة، إذ تضم نحو 2,000 متخصص وتدير أصولاً تتجاوز قيمتها 185 مليار دولار أمريكي عالمياً. وتمتلك الشركة برامج استثمارية متخصصة تشمل الأسهم الخاصة والائتمان الخاص والبنية التحتية والعقارات وحقوق الملكية الفكرية، مع حضور رئيسي في الأمريكيتين انطلاقاً من ولاية كولورادو، وجذور سويسرية راسخة.



سهيل الباز



عبدالله الشملان

PARTNERS GROUP

بأن خبرته الواسعة في مؤسسات الثروة السيادية والأسواق الخاصة، إلى جانب علاقاته الراسخة في دول مجلس التعاون الخليجي، ستسهم بشكل كبير في دعم توسعنا في المنطقة وتقديم أفضل الحلول الاستثمارية لعملائنا.

وسيتولى عبدالله الشملان قيادة عمليات «بارتنرز جروب» في الكويت، مع التركيز على توسيع نطاق

تخدم تطلعاتهم. ومن جانبه، قال سهيل الباز، رئيس مجلس إدارة «بارتنرز جروب» في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى: «نرحب بانضمام عبدالله الشملان إلى «بارتنرز جروب»، حيث يمثل تعيينه خطوة مهمة في تعزيز حضورنا في الكويت، وهو سوق يتمتع بأهمية بالغة لنمو أعمالنا إقليمياً. ونحن على ثقة

أعلنت «بارتنرز جروب (Partners Group)»، إحدى أكبر الشركات العالمية العاملة في مجال الأسواق الخاصة، عن تعيين عبدالله علي الشملان رئيساً لمكتبها المرتقب في الكويت ومسؤولاً عن قيادة جهود التوسع وتعزيز العلاقات مع كبار المستثمرين في المنطقة. ويأتي هذا التعيين في خطوة تعكس الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لدولة الكويت ضمن خطط النمو الإقليمي للشركة، وذلك عقب إعلانها مؤخراً الاستعداد لافتتاح مكتب في الكويت، في إطار التزامها بدعم تحقيق أهداف الدولة الاستثمارية بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035. وتستكمل الشركة حالياً إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة بالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة.

وأشارت «بارتنرز جروب» إلى أن الخطط التنموية الطموحة التي تنفذها دولة الكويت خلال السنوات القادمة، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله، تعزز من جاذبية السوق الكويتي وتوفر فرصاً استثمارية واعدة على المدى الطويل.

وبهذه المناسبة، قال عبدالله الشملان، رئيس مكتب الكويت: «يسعدني الانضمام إلى بارتنرز جروب في هذه المرحلة المهمة من نمو الأسواق الخاصة في المنطقة، لا سيما في ظل ما تشهده من تطور مستمر واهتمام متزايد من قبل المستثمرين. وتمثل الكويت سوقاً محورياً بقاعدة مستثمرين تتمتع بخبرة متقدمة، وأتطلع إلى العمل مع عملائنا لدعم خلق فرص استثمارية مميزة لهم، بالإضافة إلى بناء محافظ استثمارية طويلة الأجل

بيت التمويل الكويتي يعلن الفائزين بسحوبات «الحصاد» و«الرابع» الشهرية المؤجلة للربع الأول من عام 2026

المسلم: الجائزة الكبرى 1.5 مليون دينار

العملاء للدخول في السحوبات الشهرية بقيمة 1,000 دينار كويتي لعدد 30 فائزاً شهرياً. ويلتزم بيت التمويل الكويتي بتقديم أفضل المنتجات المصرفية التي تلي تطلعات العملاء، وتمنحهم فرصاً مميزة للفوز بجوائز نقدية ضخمة مما يزيد من جاذبية الحساب كخيار ادخاري واستثماري، ويقوم حساب «الحصاد» على مبدأ الوكالة بالاستثمار، ويستثمر البنك رصيد الحساب بأكمله بمعدل ربح متوقع ومتفق عليه مسبقاً مع العميل بالإضافة لحملة السحوبات والجوائز التي تقام بشكل شهري ونصف سنوي وسنوي.

ويمكن للعملاء فتح حساب «الحصاد» و«الرابع» من خلال الفروع المصرفية، وخدمة KFHon-line، وأجهزة الصرف الآلي والاستفادة من الفرص المميزة التي توفرها، والتي تمنحهم إمكانية الفوز بجوائز قيمة في السحوبات القادمة، إلى جانب المزايا المتنوعة التي يقدمها البنك عبر منتجاته وخدماته المصرفية والتي تلي تطلعاتهم وتعزز تجربتهم المصرفية.



نهال المسلم

لتحويل الراتب، يشترط لدخول السحب أن يقوم العميل بإيداع ثلاثة رواتب خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق موعد السحب، إضافة إلى اشتراط ألا يقل الحد الأدنى لرصيد الحساب عن 50 ديناراً كويتياً في نهاية كل شهر من الأشهر الثلاثة نفسها. ويؤهل الحساب

دينار، إضافة إلى جائزة نصف سنوية بقيمة 500,000 دينار، وجائزة شهرية بقيمة 100,000 دينار. ولفتت المسلم إلى أن هذه الحملة الجديدة من جوائز حساب «الحصاد» سارية اعتباراً من شهر يناير للعام الجاري، لتكون بمثابة مفاجأة سارة للعملاء بالتزامن مع استئناف حملات السحوبات التي تتم على الحسابات الاستثمارية والتي تجري تحت إشراف جهات تدقيق مستقلة استعان بها البنك لضمان أعلى مستويات النزاهة والشفافية.

ويهتم بيت التمويل الكويتي بتطوير مزايا حساب «الحصاد»، والذي يعد من أبرز المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك نظراً لما حققه من إقبال لافت وما حظي به من ثقة كبيرة من العملاء. ويمنح حساب «الحصاد» فرصاً متزايدة للفوز حيث يحصل كل عميل على فرصة واحدة لكل 50 ديناراً وتزيد هذه الفرص كلما زاد العميل من مدة احتفاظه برصيده، ليصبح الطريق إلى لقب «مليونير بيت التمويل» أقرب وأكثر واقعية. وبالنسبة لحساب «الرابع» فهو حساب مخصص

أعلن بيت التمويل الكويتي عن أسماء الفائزين في سحوبات حساب «الحصاد» و«الرابع» الشهرية المؤجلة وذلك عن الربع الأول من عام 2026، يقدم من خلالها حساب «الحصاد» جوائز قيمتها الإجمالية 3 ملايين دينار كويتي سنوياً، فيما يقدم حساب «الرابع» 1,000 دينار كويتي لـ 30 رابع شهرياً في خطوة تعزز دور البنك في مكافأة عملائه على ولائهم وثقتهم.

وقد أجرى البنك 6 سحوبات مؤجلة، توج من خلالها 93 فائزاً بجوائز نقدية قيمتها 390 ألف دينار كويتي، وقد توزعت الجوائز على النحو التالي:

• حساب «الحصاد»: 3 سحوبات، نتج عنها 3 فائزين 100,000 دينار لكل منهم.
• حساب «الرابع»: 3 سحوبات، نتج عنها 90 فائزاً بمبلغ 1,000 دينار لكل منهم.
وبهذه المناسبة، أوضحت نائب مدير عام المنتجات في بيت التمويل الكويتي، نهال المسلم، أن الحملة الجديدة على حساب «الحصاد» تحمل معها جوائز ضخمة، تتوجها الجائزة الكبرى البالغة 1.5 مليون

استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟


 نعم

 لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تعقد اجتماع جمعيتها العامة العادية الخامس والعشرين

مساهمو ميزان القابضة يوافقون على
توزيع 45% فلساً أرباحاً نقدية عن 2025

علي عبدالرحمن الوزان والدكتور راشد خزعل.
أبرز البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر
2025:

الإيرادات: 297.1 مليون د.ك.، بارتفاع 3.8%
الأرباح التشغيلية: 26.6 مليون د.ك.، بارتفاع 18.0%
الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك:
35.3 مليون د.ك.، بارتفاع 11.8%
الأرباح قبل الضرائب: 20.5 مليون د.ك.، بارتفاع 25.0%
الأرباح بعد الضرائب: 18.6 مليون د.ك.، بارتفاع 20.0%
الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي الشركة الأم: 17.3
مليون د.ك.، بارتفاع 19.0%



شركة ميزان القابضة
MEZZAN HOLDING CO.

يحرز مشروع الشفاء تقدماً مستمراً ويعد احد أهم محركات
لنمو المستقبلية للمجموعة. ونفخر بأن يُعقد اجتماع هذا
العام في موقع مشروع الشفاء، والذي يجسد رؤية واضحة
بدأت تتحقق على أرض الواقع، بجهود وقيادة الزملاء السيد

المنتجات الغذائية والاستهلاكية والرعاية الصحية في
منطقة الخليج، اجتماع جمعيتها العامة العادية الخامس
والعشرين يوم الخميس الموافق 16 أبريل 2026 في دولة
الكويت، وأقرت الجمعية كل بنود جدول أعمالها بما في ذلك
توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بواقع 45% من
القيمة الاسمية للسهم، أي 45 فلساً للسهم الواحد.

وفي كلمته خلال الجمعية، قال رئيس مجلس إدارة
مجموعة ميزان القابضة، منتصر جاسم الوزان: «لقد نجحت
مجموعة ميزان القابضة خلال عام 2025 في تحقيق نمو
ملموس على مستوى الإيرادات وتحسين مستويات الربحية،
مدعومة بتطوير مستمر في كفاءة العمليات، وتحسين مزيج
الأنشطة، وتعزيز الانضباط المالي. ولم يكن هذا الأداء نتاج
ظروف مرحلية، بل نتيجة عمل مؤسسي متراكم، قائم على
وضوح التوجه، ودقة التنفيذ، والتركيز على تحقيق قيمة
حقيقية ومستدامة.»

ومن ناحيته قال عمرو فرغل، الرئيس التنفيذي لمجموعة
ميزان القابضة: «نحرص بشكل مستمر على التواصل مع
مساهمينا ومناقشة أداء الشركة، وقد عكس أداء عام 2025
استمرار تحقيق نمو متوازن وتحسن في جودة الأرباح.
في ميزان، نؤمن أن دورنا يتجاوز الأرقام، بل يمتد إلى
مسؤوليتنا تجاه المجتمع، من خلال ضمان استمرارية توفير
الغذاء والمياه والأدوية، وهو التزام نضعه في صميم عملنا.
وخلال المرحلة القادمة، سنواصل التركيز على تعزيز أعمالنا
الأساسية في قطاع التصنيع و التوزيع الغذائي، إلى جانب
التوسع في قطاع الرعاية الصحية والتصنيع الدوائي، حيث

عطائورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



ضمن جوائز مجلة Global Brands العالمية لعام 2026

بنك الخليج يحصد جائزتي «الابتكار المصرفي الرقمي» و«الخدمات المالية ذات الأثر المجتمعي»



بنك الخليج يحصد جائزتين عالميتين

ريادة في الابتكار المصرفي الرقمي والخدمات المالية ذات الأثر المجتمعي

المصدر:

Global Brand Awards

واصل بنك الخليج تعزيز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي، بحصوله على جائزتين مرموقتين في مجال «الابتكار المصرفي الرقمي» و«الخدمات المالية ذات الأثر المجتمعي»، وذلك ضمن جوائز مجلة Global Brands العالمية لعام 2026، والتي تُعد من أبرز الجوائز المتخصصة في تقييم الأداء المصرفي والابتكار المالي على مستوى العالم.

وجاء فوز البنك بجائزة الابتكار المصرفي الرقمي تقديراً لمسيرته المتقدمة في مجال التحول الرقمي وتطوير القنوات المصرفية الحديثة، حيث نجح في تقديم تجربة مصرفية متطورة عبر تطبيق بنك الخليج المخصص للأفراد والشركات، والذي يوفر مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الرقمية التي تتيح للعملاء إدارة حساباتهم وتنفيذ معاملاتهم بسهولة وسرعة وأمان على مدار الساعة.

كما أطلق البنك برنامج «نقاط الخليج»، الذي يُعد من أكثر برامج المكافآت تميزاً في القطاع المصرفي، إذ يتيح للعملاء الاستفادة من نقاط المكافآت بطرق متعددة، من بينها تحويل النقاط إلى مبالغ نقدية، أو إرسالها كهدايا للأصدقاء، أو استخدامها لحجز تذاكر السفر والفنادق وتأجير السيارات. كما يمكن للعملاء الاستفادة من المتجر الإلكتروني المتاح عبر تطبيق البنك، والذي يُعد منصة التسوق الرقمية الأولى من نوعها في القطاع المصرفي الكويتي، حيث يمكن من خلاله إجراء عمليات الشراء باستخدام النقاط مباشرة، ما يعزز تجربة العملاء ويوفر قيمة مضافة للخدمات المصرفية الرقمية.

وفي جانب الخدمات المالية ذات الأثر المجتمعي، حصل البنك على الجائزة تقديراً لجهوده في تطوير منتجات وخدمات مصرفية تساهم في تعزيز الشمول المالي وخدمة مختلف فئات المجتمع. ومن أبرز هذه المبادرات إطلاق حساب Neo للأطفال، الذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية لدى النشء وتشجيعهم على الادخار وإدارة الأموال بأسلوب عصري يتماشى مع التحول الرقمي.

المتسارعة في القطاع المصرفي، وتقديم حلول مالية مبتكرة تساهم في تحسين تجربة العملاء ودعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية في الكويت.

تُعد مجلة Global Brands من أبرز المجالات المتخصصة في تقييم العلامات التجارية الرائدة على مستوى العالم، ويقع مقرها في المملكة المتحدة. وتقوم المجلة سنوياً بمنح جوائز لشركات ومؤسسات من مختلف القطاعات، بناءً على تحليلات دقيقة لمعايير الأداء، والابتكار، وتجربة العملاء، والمسؤولية الاجتماعية. وتحظى جوائزها بمكانة مرموقة لما تتمتع به من نزاهة في التقييم وشمولية في التغطية الجغرافية والقطاعية.

كما حرص البنك على تطوير شبكة فروع له لتواكب أرقى معايير الاستدامة البيئية والمجتمعية، بما يتناسب مع احتياجات جميع العملاء، حيث شهدت الفروع المحدثّة إدخال تسهيلات وخدمات تكنولوجية متطورة تراعي مختلف الفئات، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تصميم مرافق أكثر سهولة في الاستخدام وتوفير خدمات مصرفية ميسرة تضمن تجربة مصرفية شاملة ومتكاملة للجميع.

ويؤكد حصول بنك الخليج على هاتين الجائزتين نجاح استراتيجيته في الجمع بين الابتكار الرقمي والمسؤولية المجتمعية، كما يعكس قدرته على مواكبة التطورات والمتغيرات

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



بنك قطر الوطني: توقعات باستمرار نمو الاقتصاد الهندي بأكثر من 6% رغم التحديات العالمية



النشاط الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية. كما أشار إلى أن الاستثمار الخاص يكتسب زخماً متزايداً، مع توقعات بنمو الاستثمار الثابت بنسبة تتراوح بين 6 و7% خلال عام 2026، مدعوماً بتحسين الميزانيات العمومية للشركات ونمو الائتمان. وفيما يتعلق بالعامل الثالث فيتمثل في بيئة التضخم المواتية والسياسة النقدية الداعمة في الهند، حيث ظل متوسط التضخم الرئيسي دون مستوى 3% خلال الفترة 2025-2026، وهو لا يزال أقل بكثير من نقطة المنتصف المستهدفة من قبل بنك الاحتياطي الهندي البالغة 4%، ويعتبر ضمن النطاق المقبول الذي يتراوح بين 2% و6%.

وأكد التقرير أن بيئة التضخم المواتية أتاحت لبنك الاحتياطي الهندي المجال لتنفيذ تخفيضات تراكمية في أسعار الفائدة بمقدار 125 نقطة أساس في عام 2025، ليصل سعر الفائدة الرئيسي إلى 5.25%، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2022.

وأضاف أنه رغم التوقف المؤقت في وتيرة التيسير النقدي لتقييم المخاطر الناشئة، فإن الأوضاع المالية لا تزال داعمة، مع استمرار انخفاض أسعار الفائدة لانخفاض التضخم والأوضاع النقدية الداعمة في الإسهام بشكل رئيسي في دعم الطلب المحلي. وخلص التقرير إلى أن الاقتصاد الهندي مرشح لمواصلة أدائه القوي خلال 2026-2027، مدعوماً بمتانة الطلب المحلي واستمرار الزخم الاستثماري وملاءمة السياسات الاقتصادية، رغم التحديات الخارجية لا سيما تلك الناتجة عن أسعار الطاقة والوضع الجيوسياسي.

الجيوسياسية وتقلبات أسعار الطاقة، والتي قد تضفي حالة من عدم اليقين على التوقعات الاقتصادية الكلية للهند.

وبين أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تدعم استدامة هذا النمو، يتمثل أولها في قوة الاستهلاك الخاص، الذي يشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يواصل إنفاق الأسر نموه بوتيرة مستقرة مدعوماً بتحسين سوق العمل وارتفاع الدخل الحقيقي وانخفاض معدلات التضخم، وهو ما يعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات العالمية.

وأبرز التقرير في هذا الصدد أن المؤشرات عالية التواتر، بما في ذلك مبيعات السيارات ونشاط التجزئة، تعكس استمرار متانة الاستهلاك رغم بعض التباطؤ، متوقفاً أن يظل الاستهلاك الخاص الركيزة الرئيسية للنمو في الهند خلال السنة المالية 2026-2027، بما يعزز مرونة الاقتصاد الهندي الشاملة.

أما العامل الثاني، فيتمثل في تنامي دور الاستثمار، مدفوعاً بزيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية، إلى جانب التعافي التدريجي في الإنفاق الرأسمالي بالقطاع الخاص، حيث يتوقع أن يظل الاستثمار في الهند عند مستويات تفوق 30% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.

ولفت التقرير في السياق ذاته إلى أنه في القطاع العام، تواصل الحكومة إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي، حيث يتراوح الإنفاق على البنية التحتية بين 3% و3.5% من الناتج المحلي الإجمالي حيث من المتوقع أن ينمو بمعدلات تتجاوز 10% في السنة المالية 2026-2027 بما يسهم في تحفيز

توقع بنك قطر الوطني (QNB) استمرار نمو الاقتصاد الهندي رغم التحديات العالمية والتقلبات الجيوسياسية مرجحاً أن تحافظ الأسس الاقتصادية المحلية المتينة على معدلات نمو تتجاوز 6%، بما يعزز مكانة الهند كواحدة من أسرع الاقتصادات الرئيسية نمواً في العالم.

وقال تقرير البنك الأسبوعي، تشهد الهند تحولا سريعا لتصبح من الدول البارزة في دفع النمو الاقتصادي العالمي، لافتاً إلى أنه وخلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2025، والتي شملت سنوات الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، بلغ متوسط النمو الاقتصادي لهذا البلد في جنوب آسيا 6.3%.

وأضاف التقرير أن هذا الأداء المستمر أسهم في صعود الهند لتصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم، بحصة تبلغ نحو 8.5% من الاقتصاد العالمي.

وذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند سجل نمواً بأكثر من 7% في السنة المالية 2025-2026، مما عزز مكانتها كأحد أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم للسنة الرابعة على التوالي.

وأشار إلى أن هذا الأداء، بالنظر إلى حجم الاقتصاد الهندي، يضيف نحو 0.6 نقطة مئوية إلى النمو العالمي، مع مساهمة متوقعة تبلغ 3% من إجمالي النمو العالمي خلال عام 2026.

ولفت التقرير إلى أن الاقتصاد الهندي يدخل السنة المالية 2026-2027 بتوقعات نمو قوية، تدعمه مؤشرات عالية التواتر تعكس استمرار النشاط الاقتصادي، رغم عدة تحديات لا سيما التوترات

بلومبرغ: صناديق أبوظبي تخطط لإعادة هيكلة استراتيجيتها في الصين لتعزيز استثماراتها



أبوظبي تتجه لدمج أصول صينية ضمن كيان استثماري جديد في خطوة تعيد تشكيل استراتيجيتها تجاه بكين تدرس أبوظبي خطماً لدمج الأصول الصينية التابعة لاثنين من صناديقها الاستثمارية ضمن كيان جديد، ما يمهد الطريق لإعادة هيكلة جذرية لاستراتيجيتها الاستثمارية تجاه ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

الكيان الاستثماري المزمع تأسيسه سيكون مملوكاً بشكل مشترك بين "لعماد القابضة" (Limad Holding) و"مبادلة للاستثمار" (Mubadala Investment)، بحسب أشخاص مطلعين على الأمر. هذا التوجه سيسهم في الحد من تنافس الكيانات الاستثمارية التابعة لأبوظبي على الفرص نفسها، مع توجه الإمارة لتعزيز حضورها الاستثماري في الصين، وفقاً للأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لسرية المعلومات.

لا تزال ملامح الهيكل التنظيمي والاستراتيجية قيد المناقشة، ولم تُتخذ قرارات نهائية بشأن عملية الدمج.

امتنع ممثلو "مبادلة" عن التعليق، فيما لم ترد وزارة الخارجية في أبوظبي ولا المكتب الإعلامي للإمارة على طلبات التعليق.

من شأن هذه الخطوة أن تضع علاقة اقتصادية محورية تحت إشراف كيانين بارزين ضمن منظومة المال والنفوذ داخل أبوظبي.

يشرف على "لعماد" ولي عهد أبوظبي الشيخ خالد بن محمد، نجل رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، الذي تولى مسؤوليات أكثر في مجال الأمن الوطني والاقتصاد العام الماضي. في المقابل، يقود "مبادلة" خلدون المبارك، الذي تولى إدارة العلاقات الرئيسية لأبوظبي، بما في ذلك علاقاتها مع الصين، لسنوات.

كان المبارك ضمن التنفيذيين الذين رافقوا ولي العهد إلى الصين هذا الأسبوع، حيث عُقدت اجتماعات مع الرئيس شي جين بينغ.

توسع الاستثمار داخل الصين

يستثمر "لعماد" في الصين عبر المستثمر السيادي "القابضة" (ADQ)، الذي استحوذ عليه هذا العام، فيما ضخ "مبادلة" أكثر من 20 مليار دولار في ما يزيد على 100 استثمار داخل الصين منذ عام 2015. وترتبط الكيانات علاقات وثيقة، إذ يشغل المبارك ونائبه في "مبادلة" عضوية مجلس

الهجمات الإيرانية.

صفقات "لعماد" تعزز النفوذ الاستثماري

لكن الصراع لم يُخفِ أبوظبي عن عزمها على إبرام الصفقات، حيث ضخت كيانات رئيسية مليارات الدولارات في مجالات إدارة الأصول البديلة، والائتمان الخاص، ومنصات التكنولوجيا، وقطاع الضيافة. هذا الأسبوع، أبرمت "لعماد" صفقة بقيمة 2.3 مليار دولار في الأردن، ما يؤكد دورها في تعزيز العلاقات الاستراتيجية للإمارة.

تصدر "لعماد"، الذي يعني "الركيزة" بالعربية، عناوين الأخبار العام الماضي بعد مشاركته، إلى جانب صناديق خليجية مؤثرة، في دعم عرض استحواذ "باراماونت سكاى دانس" (Paramount Skydance) على "وارنر براذرز ديسكفري" (Warner Bros. Discovery). كما ضمت أبوظبي إلى الصندوق ملكية "ماكلارين أوتوموتيف" (McLaren Automotive) وحصلتها في شركة السيارات الكهربائية الصينية "نيو" (Nio).

يضم مجلس إدارة الصندوق شخصيات بارزة في أبوظبي، من بينها جاسم الزعابي، الذي يعتبره البعض أحد أكثر الشخصيات غير الملكية نفوذاً داخل الإمارة، رغم أن الصندوق لا يزال في طور التأسيس.

إدارة "لعماد".

تُعد أبوظبي، التي تُدير ثروة سيادية تُقدر بنحو 1.8 تريليون دولار، واحدة من أبرز المستثمرين عالمياً في السنوات الأخيرة. وقد تركزت استثمارات صناديقها، التي تشمل أيضاً "جهاز أبوظبي للاستثمار"، تاريخياً في الولايات المتحدة وأوروبا، مع التزام الإمارة بضح أكثر من تريليون دولار في أميركا، وعشرات المليارات في دول مثل فرنسا وإيطاليا.

في المقابل، شهدت العلاقات مع الصين توسعاً متوازياً، رغم شعور واشنطن بعدم الارتياح تجاه بعض الصفقات. وتجاوز حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين 100 مليار دولار للمرة الأولى في عام 2025.

في وقت سابق من هذا العام، قال المبارك إن "مبادلة" كانت تاريخياً تستثمر بشكل محدود في آسيا، لكنها توسع الآن حضورها الاستثماري، مستشهدة بالآداء القوي في كوريا الجنوبية واليابان والصين خلال 2025. ويتسق هذا التوجه مع استراتيجية الصندوق البالغة 385 مليار دولار، التي وضعت في 2024، لمضاعفة انكشافه على آسيا إلى نحو 25% بحلول نهاية العقد.

جاءت زيارة ولي العهد في خضم هدنة لأسبوعين بين واشنطن وطهران في حرب تحمّل فيها الإمارات وطأة

13 شركة قطرية ضمن قائمة مجلة «تايم» الأمريكية لقادة النمو في العالم العربي 2026



أدرجت مجلة TIME الأمريكية، 13 شركة قطرية ضمن قائمة "قادة النمو في العالم العربي 2026"، التي أعدت بالتعاون مع Statista، لتصنيف أسرع 250 شركة نمواً في المنطقة، استناداً إلى مؤشرات الأداء والنمو والاستقرار المالي وأداء الأسهم.

وجاء الحضور القطري متنوعاً عبر قطاعات رئيسية، شملت الصناعة والطاقة والخدمات والقطاع المالي، حيث ضمت القائمة شركات بارزة مثل صناعات قطر، المحار القابضة، فودافون قطر، شركة قطر للوقود، الخليج الدولية للخدمات، وشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام، إلى جانب شركات خدمات واستثمار أخرى مثل شركة أعمال للخدمات ومجموعة مكدم القابضة.

كما برز القطاع المالي والتأميني ضمن القائمة، من خلال إدراج بنك QNB، البنك الأهلي، الخليج للتأمين التكافلي، والمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين، إضافة إلى مجموعة إزدان، ما يعكس تنوع القاعدة الاقتصادية للشركات القطرية.

ويعكس هذا الحضور اللافت للشركات القطرية في هذا التصنيف الدولي حجم التحول الذي يشهده الاقتصاد الوطني، والنجاح المتواصل في بناء منظومة أعمال قادرة على تحقيق نمو متوازن ومستدام.

كما يؤكد ذلك على قدرة الشركات القطرية على

اقتصادية واضحة تركز على التنوع، والابتكار، وتوسيع الاستثمارات في القطاعات الحيوية. ومن شأن هذا الزخم أن يرسخ موقع قطر كمركز إقليمي للأعمال والاستثمار، ويعزز من جاذبية بيئتها الاقتصادية في ظل تسارع التحولات في الاقتصاد العالمي.

المنافسة إقليمياً ودولياً، ليس فقط من حيث معدلات النمو، بل أيضاً من حيث الكفاءة التشغيلية والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار، يُتوقع أن تواصل الشركات القطرية تعزيز مكانتها خلال السنوات المقبلة، مدعومة برؤية

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

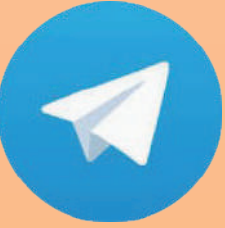
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

دول الخليج تتفوق على المتوسط العالمي في مؤشرات التنمية المستدامة

أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن دول المجلس حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة مع تفوق واضح على المتوسطات العالمية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية.

وأكدت البيانات، أن دول مجلس التعاون نجحت في القضاء شبه الكامل على الفقر المدقع، مع تحقيق مستويات معيشية تفوق خطوط الفقر الدولية، مدعومة بأنظمة حماية اجتماعية متقدمة تضمن شمول فئات المجتمع المختلفة، وفقاً لوكالة أنباء الإمارات "وام"، اليوم السبت.

وفي قطاع الصحة، أظهرت المؤشرات أداءً متقدماً؛ إذ بلغ معدل وفيات الأمهات 19.9 لكل 100 ألف مولود حي مقارنة بالمستهدف العالمي البالغ 70، فيما سجل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 10.8 لكل ألف مولود حي مقابل 25 عالمياً، كما بلغت نسبة التغطية الصحية الشاملة 100% مقارنة بـ 68% عالمياً، ونسبة التغطية باللقاحات الأساسية 100% مقابل 84% عالمياً، إلى جانب ارتفاع كثافة الأطباء إلى 33.6 لكل 10 آلاف نسمة مقارنة بـ 18.7 عالمياً، ما يعكس جودة وكفاءة الأنظمة الصحية في المنطقة.

وسجلت دول المجلس معدلات مرتفعة في مجال التعليم؛ إذ بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 99.2% مقابل 88% عالمياً، فيما وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي إلى 99.8% مقارنة بـ 74.4% عالمياً، مع توفير الخدمات الأساسية في جميع المدارس وتأهيل كامل للمعلمين، ما يعكس استثماراً إستراتيجياً في رأس المال البشري.

وفيما يتعلق بالبنية الأساسية، حققت دول المجلس إنجازات بارزة؛ حيث بلغت نسبة السكان المستفيدين من مياه الشرب الآمنة 100% مقابل 73.7% عالمياً، فيما وصلت خدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه إلى مستويات تقارب 100% في عدد من الدول، بما يعزز الاستدامة البيئية والصحية.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf